الشروط و الأحكام

إن جميع المعلومات و الشروط المذكورة في الشروط و الأحكام الماثلة و الخاصة بصندوق مسقط المالية للطروحات الأولية هي متوافقة مع لائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية

صندوق مسقط المالية للطروحات الأولية

Muscat Capital IPO Fund

(صندوق استثمار عام مفتوح متوافق مع المعايير الشرعية مسجل بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية)

مدير الصندوق/ شركة مسقط المالية

1439/5/13 هـ
2018/01/30 م

لا تتحمل هيئة السوق المالية ("**الهيئة**") في المملكة العربية السعودية أية مسؤولية عن صحة البيانات والمعلومات الواردة في هذه الشروط والأحكام ("**الشروط والأحكام**") أو عن أداء صندوق مسقط المالية للطروحات الأولية، كما لا تتحمل هيئة السوق المالية أية مسؤولية قانونية تجاه أي شخص أو مستثمر، أو خلاف ذلك، عن أية خسائر أو أضرار ناتجة عن الاعتماد على أي بيان أو معلومات واردة في هذه الشروط والأحكام، ويجب على المستثمرين قراءة هذه الشروط والأحكام بعناية قبل اتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار في هذا الصندوق. وفي حال ساورت أي مستثمر شكوك حول ملائمة الصندوق، ينبغي عليه الاستعانة بمشورة مستشار مالي مستقل. وتجدر الإشارة إلى أنّ الشخص الذي يشترك في الصندوق يقوم بهذا الاستثمار متحملاً المسؤولية الكاملة عن ذلك ومراعياً المخاطر التي تنطوي عليها هذه العملية على نحو تام.

مسؤول المطابقة والالتزام

عبدالعزيز المقرن

الرئيس التنفيذي

خليفه الحاتمي

بيان مهم للمستثمرين

يتضمن هذة شروط و أحكام (**"الشروط و الأحكام"**) شروط و أحكام صندوق مسقط المالية للطروحات الأولية (**"الصندوق"**)، و هو **عبارة عن** صندوق استثماري عام مفتوح متوافق مع المعايير الشرعية وتم تأسيسه بموجب القوانين السارية في المملكة العربية السعودية (**"السعودية"** أو **"المملكة"**) يهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق نمو في رأس المال بأقصى قدر ممكن من خلال الاستثمار في جميع الطروحات الأولية التي سوف تدرج في السوق المالية السعودية "تداول" في المملكة العربية السعودية والتي تم أدراجها خلال السنوات الخمس الأخيرة. لن يقوم الصندوق بتوزيع الأرباح التي يحصل عليها عن طريق التوزيعات النقدية أو الأرباح الرأسمالية المحققة على المستثمرين وسيقوم الصندوق بإعادة استثمار جميع أرباحه و عوائده في الصندوق .

تتولى شركة مسقط المالية ("مسقط المالية " أو "مدير الصندوق") إدارة هذا الصندوق، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية بموجب الترخيص رقم 37-08096، وفقا للائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية طبقا لقرارها رقم 1-219-2006 بتاريخ 1427/12/3هـ (الموافق 2006/12/24م) بناء على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 بتاريخ 1424/6/2 هـ .

تم إعداد هذه الشروط والأحكام من قبل مدير الصندوق، وبناء على ذلك يتحمل مدير الصندوق المسؤولية الكاملة عن صحة المعلومات الواردة في هذه الشروط والأحكام، ويؤكد مدير الصندوق حسب علمه بعد بذل قدر معقول من العناية المهنية للتأكد من ذلك، وبعد إجراء كافة التحريات المعقولة وبحسب علمه واعتقاده، على أنها لا تتضمن أي إفادة غير صحيحة أو مضللة ولم تغفل أية أمور تشترط اللوائح التنفيذية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية تضمينها فيها .

على المستثمرين الراغبين في الاستثمار في الصندوق ألا يعاملوا هذه الشروط و الأحكام و محتوياتها على أنها استشارة استثمارية أو ضريبية أو زكوية أو قانونية. على جميع المستثمرين الراغبين في الاستثمار إجراء تحرياتهم و تقويمهم الخاص لفرصة الاستثمار في الصندوق، بما في ذلك ميزات ومخاطر ذلك الاستثمار. ننصح المستثمرين بالتشاور مع مستشاريهم المهنيين الخاصين و/أو وسطاء الأوراق المالية و/أو مستشاري الضرائب و/أو مديري البنوك و/أو المستشارين القانونيين و/أو المحاسبين بخصوص شراء وامتلاك والتصرف في وحدات هذا الصندوق.

يجب على أي شخص يرغب في الاستثمار في الصندوق قراءة هذه الشروط والأحكام بعناية قبل اتخاذ أي قرار استثماري بخصوص هذا الصندوق. وينبغي على المستثمرين الراغبين في الاستثمار في هذا الصندوق أن يدركوا بأن الإستثمار في هذا الصندوق ينطوي على مخاطر مرتفعة، (ولمزيد من المعلومات حول هذه المخاطر، يرجى الرجوع إلى المادة 10 من هذه الشروط والأحكام بعنوان "المخاطر الرئيسية").

الصندوق ليس كيانا قانونيا مستقلا منفصلاً عن مدير الصندوق. ويوجد علاقة قانونية بين مدير الصندوق والمستثمرين و مع ذلك فإن شركة مسقط المالية ملتزمة بفصل أصول الصندوق عن أصولها الخاصة.

-يجب على أي شخص يرغب في الإستثمار في الصندوق اعتبار أي معلومات تُعطى أو إفادات تُقدَّم له من قِبل أي موزع أو بائع أو أي شخص آخر، ولم تُذكَر في الشروط والأحكام، بأنها معلومات غير مرخّصة وبالتالي ينبغي عليه عدم الاعتماد عليها

دليل الصندوق

اسم الصندوق

صندوق مسقط المالية للطروحات الأولية
Muscat Capital IPO Fund

مدير الصندوق
شركة مسقط المالية

بموجب الترخيص الصادر عن هيئة السوق المالية رقم 08096-37

عنوان مدير الصندوق
طريق الملك فهد
ص.ب. 64666
الرياض 11546
المملكة العربية السعودية
هاتف: +966-11-279-9525
فاكس: +966-11-279-9515
www.muscatcapital.com.sa

المدير الإداري
شركة مسقط المالية
طريق الملك فهد
ص.ب. 64666
الرياض 11546
المملكة العربية السعودية
هاتف: +966-11-279-9525
فاكس: +966-11-279-9515
www.muscatcapital.com.sa

أمين الحفظ
الرياض المالية
عنوان أمين الحفظ

شارع التخصصي – العليا. الرياض 3712-12331
المملكة العربية السعودية
هاتف: 920012299

http://www.riyadcapital.com

مراجع الحسابات

برايس واتر هاوس كوبرز
العنوان: برج المملكة – الطابق الواحد و عشرون
ص.ب. 8282
الرياض 11482
المملكة العربية السعودية
هاتف: 0400- 211-11-966+
فاكس: 401**0**-211-11-966+
www.pwc.com

ملخص الصندوق 8
التعريفات 11
شروط وأحكام الصندوق 14
1 اسم صندوق الاستثمار 14
2 عنوان المكتب الرئيسي لمدير الصندوق 14
3 تاريخ البدء 15
4 الهيئة المنظمة 15
5 تاريخ إصدار شروط و أحكام الصندوق 15
6 الاشتراك 15
7 عملة الصندوق 16
8 أهداف صندوق الاستثمار 16
9 استراتيجيات الاستثمار الرئيسية 16
10 المخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق 20
11 الرسوم والمصاريف: 27
12 مصاريف التعامل 28
13 التصفية وتعيين مصف 28
14 مجلس إدارة الصندوق 28
15 مدير الصندوق 32
16 أمين الحفظ 33
17 مراجع الحسابات 33
18 القوائم المالية السنوية المراجعة 33
19 خصائص الوحدات 34
20 معلومات أخرى 34
21 صناديق الاستثمار المطابقة للشريعة الإسلامية 37
22 صناديق الاستثمار العالمية 38
23 الطرح الأولي 38
24 استثمار مدير الصندوق في الصندوق 38
25 إجراءات الاشتراك و الاسترداد 38
26 تقويم أصول صندوق الاستثمار 41
27 رسوم الاسترداد المبكر 43

28 إنهاء الصندوق 43
29 رفع التقارير لمالكي الوحدات 43
30 تضارب المصالح 44
31 سياسات حقوق التصويت 44
32 تعديل شروط و أحكام الصندوق 44
33 إجراءات الشكاوى 45
34 النظام المطبق 46
35 الالتزام بلائحة صناديق الاستثمار 46
36 ملخص الإفصاح المالي 46
الملحق (1) ملخص الإفصاح المالي 48
ملحق رقم (2) المعايير الشرعية 52

ملخص الصندوق

اسم صندوق الاستثمار	صندوق مسقط المالية للطروحات الأولية **Muscat Capital IPO Fund**
مدير الصندوق	شركة مسقط المالية
نوع الصندوق	صندوق مفتوح.
عملة الصندوق	الريال السعودي
أهداف صندوق الاستثمار	يهدف الصندوق بشكل رئيسي إلى تحقيق نمو في رأس المال بأقصى قدر ممكن من خلال الاستثمار في جميع الطروحات الأولية التي سوف تدرج في السوق المالية السعودية "تداول" في المملكة العربية السعودية والتي تم أدراجها خلال السنوات الخمس الأخيرة. لن يقوم الصندوق بتوزيع الأرباح التي يحصل عليها عن طريق التوزيعات النقدية أو الأرباح الرأسمالية المحققة على المستثمرين وسيقوم الصندوق بإعادة استثمار جميع أرباحه و عوائده في الصندوق.
المؤشر الإرشادي	مؤشرمسقط المالية للطروحات الأولية و المحتسب من قبل شركة "أيديال ريتينجز" **Ideal ratings].** [
ملخص المخاطر	مخاطر مرتفعة، ولمزيد من المعلومات حول هذه المخاطر، يرجى الاطلاع على المادة (10) بعنوان "المخاطر الرئيسية"، من الشروط والأحكام
ملائمة الاستثمار	نظراً لمستوى مخاطر الصندوق، فإن الاستثمار في الصندوق قد لا يكون مناسباً للمستثمرين الذين يبحثون عن استثمارات ذات مخاطر منخفضة أو تضمن رأس المال. ونوصي المستثمرين المتوقعين بالحصول على المشورة اللازمة من مستشاري الاستثمار لديهم.
الحد الأدنى لمبلغ الاشتراك الأولي	1,000 ريال سعودي
الحد الأدنى لمبلغ الاشتراك الإضافي	1,000 ريال سعودي
الحد الأدنى لمبلغ الاسترداد	1,000 ريال سعودي
الحد الأدنى للرصيد	1,000 ريال سعودي
الموعد النهائي لتقديم التعليمات الخاصة بشراء الوحدات واستردادها	قبل الساعة الثانية عشرة (12) ظهراً (بتوقيت الرياض) ليوم العمل السابق ليوم التعامل والتقويم
السعر المنطبق على عمليات استرداد الوحدات	صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة في يوم التعامل ذي الصلة
أيام التقويم و التعامل	يومي الإثنين والأربعاء من كل أسبوع باستثناء العطل الرسمية لسوق المالية السعودية
تاريخ الإعلان	يوم العمل التالي ليوم التقويم والتعامل
دفع قيمة الوحدات المستردة	قبل إقفال العمل في اليوم الرابع التالي ليوم التقويم الذي تم فيه تحديد سعر الإسترداد
رسوم الاسترداد المبكر	1 % من مبلغ الاسترداد في حال طلب استرداد الوحدات خلال 30 يوما من تاريخ الاشتراك وستدفع هذه الرسوم للصندوق.
رسوم الاشتراك	بحد أعلى **1.5 %** من قيمة الاشتراك – تخصم مرة واحدة من مبلغ الاشتراك مباشرة ويجوز لمدير الصندوق التنازل عنها

أتعاب الإدارة	1.75% سنويا من صافي قيمة أصول الصندوق, تحتسب يوميا وتدفع بشكل ربع سنوي
تعويضات مجلس إدارة الصندوق	مبلغ 5,000 ريال سعودي لكل اجتماع لكل عضو مستقل وبحد أقصى 10,000 ريال سعودي سنوياً لكل عضو مجلس مستقل, تحتسب يوميا وتدفع بعد حضور الإجتماع
أتعاب أمين الحفظ للصندوق	الحد الأدنى 2,000 ريال في الشهر أو نسبة 0.06% من صافي الأصول أيهما أعلى .
أتعاب المدير الإداري للصندوق	الحد الأدنى 2,000 ريال في الشهر أو نسبة 0.06% من صافي الأصول أيهما أعلى رسوم تحويل المبالغ 37.5 ريال سعودي لكل تحويلة تحتسب مباشرة عند أي تحويل متعلق بعملية الإسترداد للعميل أو لنفقات الصندوق وتدفع مباشرة مع التحويل.
أتعاب مراجع الحسابات	أتعاب سنوية تقديرية بمبلغ 45,000 ريال سعودي تحتسب يوميا وتدفع كل 6 أشهر.
مصاريف التعامل	يتحمل الصندوق جميع رسوم و مصاريف التعامل و عمولات الوساطة التي يتم إنفاقها خلال عمليات شراء و بيع الأوراق المالية.
مكافآت الهيئة الشرعية	مبلغ 52,500 ريال سعودي سنوياً - تحتسب يومياً وتخصم كل ثلاثة أشهر من أصول الصندوق.
رسوم احتساب مؤشر/معيار الأداء	مبلغ 22,500 ريال سعودي سنويا تدفع بداية العام المالي وتحتسب يوميا
نفقات أخرى	يكون الصندوق مسؤولاً عن نفقاته الإدارية و المهنية و التشغيلية الأخرى, والتي تشمل (ولكن قد لا تقتصر على) أتعاب المحاسب القانوني و أتعاب أعضاء الهيئة الشرعية و أتعاب أعضاء مجلس الإدارة و المصاريف المتعلقة بنشر التقارير السنوية، مع مراعاة حد أقصى سنويا وقدره 200.000 ريال سعودي. يستثنى من الحد الأقصى المذكور أتعاب الإدارة و رسوم أمين الحفظ و رسوم المدير الإداري للصندوق و أية رسوم مصاحبة للاقتراض.
سعر الوحدة عند البدء	10 ريال سعودي
الضريبة و الزكاة	لن يكون الصندوق مسؤولاً عن حساب أو دفع الضريبة أو الزكاة لأجل أو نيابة عن المستثمرين و إنما يكون كل مستثمر مسؤولا عن سداد ضرائبه وزكاته الخاصة إن وجدت.
مجلس إدارة الصندوق	رئيس مجلس الإدارة خليفه عبدالله الحاتمي — رئيس مجلس الإدارة المهندس عبدالله الخنيفر — عضو مجلس الإدارة مستقل خالد بن عبدالله العنقري — عضو مجلس الإدارة مستقل فواز بن سعد المالك — عضو مجلس الإدارة
الهيئة الشرعية	" أيديال ريتينجز" **[Ideal ratings]**.
أمين الحفظ للصندووق	الرياض المالية
المدير الإداري للصندوق	شركة مسقط المالية

مراجع الحسابات	برايس واتر هاوس كوبر

التعريفات

"اتفاقية الاشتراك" تعني الاتفاقية بالصيغة المحددة من قبل مدير الصندوق والتي تشمل عرضا غير قابل للنقض وغير مشروط من المستثمر لشراء الوحدات، والذي حين يقبله مدير الصندوق فإنه يشكل عقداً قانونياً ملزماً.

"أمين الحفظ" يعني شركة " الرياض المالية"، و هي شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية بموجب الرخصة رقم 37-07070 ، بصفتها أمين حفظ أصول الصندوق.

"الريال السعودي" يعني الريال السعودي وهو العملة الرسمية في المملكة.

"السجل": يعني سجل مالكي وحدات الصندوق.

"سعر الاسترداد" يعني سعر الوحدة في تاريخ الاسترداد ذي الصلة، أو إذا لم يكن ذلك اليوم تاريخ تقويم، فيكون سعر الاسترداد هو المبلغ الذي يعادل صافي قيمة الأصول في يوم التقويم اللاحق مباشرة.

"سعر الوحدة" تعني القيمة النقدية للوحدة الواحدة و هو ناتج قسمة صافي قيمة الأصول على عدد الوحدات.

"الشخص": أي شخص طبيعي، أو اعتباري تقر له أنظمة المملكة بهذه الصفة.

"الشروط و الأحكام": العقد الذي يحتوي على البيانات والأحكام المطلوبة وفقاً لأحكام المادة (15) من لائحة صناديق الاستثمار، ويتم توقيعها بين مدير الصندوق ومالكي الوحدات.

"صافي قيمة الأصول" تعني القيمة النقدية لأي وحدة على أساس إجمالي قيمة الأصول لصندوق الاستثمار مخصوماً منها الخصوم ومقسومة على عدد الوحدات القائمة.

"الصندوق" يعني صندوق مسقط المالية للطروحات الأولية، و هو صندوق استثمار عام برأس مال مفتوح متوافق مع معايير الشريعة الإسلامية تديره شركة مسقط المالية.

"صندوق استثمار مفتوح": صندوق استثمار ذو رأس مال متغير، تزداد وحداته بطرح وحدات جديدة أو تنقص باسترداد مالكي الوحدات لبعض أو كل وحداتهم، ويحق لمالكي الوحدات استرداد قيم وحداتهم في هذا الصندوق وفقاً لصافي قيمتها في أوقات الاسترداد الموضحة في شروط وأحكام الصندوق وفقاً للائحة صناديق الاستثمار.

"لائحة صناديق الاستثمار" يعني لائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية طبقا لقراره رقم 1-219-2006 بتاريخ 1427/12/3 هـ (الموافق 2006/12/24 م) (حسبما يتم تعديله أو إعادة سّنه من وقت لآخر).

"مجلس الصندوق" مجلس يقوم مدير الصندوق بتعيين أعضائه وفقاً للائحة صناديق الاستثمار لمراقبة أعمال مدير صندوق الاستثمار.

"مدير الصندوق" أو **"مسقط المالية "** يعني شركة مسقط المالية، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية كـ"شخص مرخص له" بموجب الرخصة رقم 37-08096.

"المستثمر" أو **"العميل"** أو **"مالك الوحدات"** هي مترادفات و يحل كل من هذه المصطلحات محل الآخر للإشارة إلى الشخص الذي يستثمر في الصندوق و يمتلك وحدات فيه.

"المستشار الشرعي" يعني الشخص الذي يعمل كمستشار شرعي للصندوق، و الذي يتم تعيينه من قبل مدير الصندوق.

"المعايير الشرعية" تعني المعايير الشرعية المعتمدة من الهيئة الشرعية لإستثمارات الصندوق والمحددة من قبل الهيئة الشرعية للصندوق.

"المملكة" أو **"السعودية"** تعني المملكة العربية السعودية.

"المدير الإداري": يعني شركة مسقط المالية، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية كـ"شخص مرخص له" بموجب الرخصة رقم 37-08096.

.

"نظام الأشخاص المرخص لهم" يعني النظام الصادر بنفس الاسم عن مجلس هيئة السوق المالية طبقا لقراره رقم 1-83-2005 بتاريخ 1426/5/21 هـ (الموافق 2005/6/28 م) (حسبما يتم تعديله و إعادة سّنه من وقت لآخر).

" السوق المالية" تعني السوق المالية السعودية "تداول" الرئيسي (تاسي) و الموازي (نمو).

"نظام السوق المالية" يعني نظام السوق المالية للمملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 بتاريخ 1424/6/2 هـ (حسبما يتم تعديله أو إعادة سّنه من وقت لآخر).

" الأوراق المالية" تعني جميع الأوراق المالية التي تدرج في سوق المالية السعودية "تداول" كأسهم أو أدوات الدين أو مذكرة حق الاكتتاب أو الشهادات أو حدات الصناديق أو عقود الخيار أو العقود المستقبلية أو عقود الفروقات أو عقود التأمين طويل الأمد أو اي حق أو مصلحة في ما ورد تحديده في هذا التعريف و حسب ما ورد في تعريف الأوراق المالية في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية و قواعدها.

"نموذج الاسترداد" يعني نموذج الطلب، الصادر بالصيغة التي يحددها مدير الصندوق، الذي يقدمه مالك الوحدات لاسترداد وحداته.

"هيئة السوق المالية" أو **"المنظم"** أو **"الهيئة"** تعني هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية شاملة حيثما يسمح النص، أي لجنة، أو لجنة فرعية، أو موظف، أو وكيل يمكن أن يتم تفويضه للقيام بأي وظيفة من وظائف الهيئة.

"الوحدة" تعني في لائحة صناديق الاستثمار، حصة المُلاك في أي صندوق استثمار يتكون من وحدات بما في ذلك أجزاء الوحدة، وتعامل كل وحدة على أنها تمثل حصة مشاعة في أصول صندوق الاستثمار.

"يوم التعامل": تعني أي يوم يتم فيه بيع واسترداد وحدات صندوق الاستثمار.

"يوم التقويم" يعني اليوم الذي يتم فيه تقويم صافي أصول الوحدة وسيكون يومي الأثنين و الأربعاء من كل أسبوع (بشرط أن تكون هذه الأيام أيام عمل في المملكة العربية السعودية)، وأية تواريخ أخرى حسبما يحدده مدير الصندوق من وقت لآخر، و إذا لم يكن تاريخ التقويم يوم عمل، يتم إجراء التقويم في يوم العمل التالي.

"يوم الاسترداد" كل يوم عمل في المملكة طبقاً لأيام العمل الرسمية لسوق االمالية السعودية.

"يوم الاشتراك " كل يوم عمل في المملكة طبقاً لأيام العمل الرسمية لسوق المالية السعودية.

"يوم العمل" يوم العمل الرسمي لسوق المالية السعودية (تداول) في المملكة العربية السعودية.

"عضو مجلس إدارة الصندوق" أي شخص طبيعي يتم تعيينه عضواً في مجلس إدارة صندوق الاستثمار وفقاً للائحة صناديق الاستثمار.

"عضو مجلس إدارة صندوق مستقل" عضو مجلس إدارة صندوق لا يكون موظفاً أو عضو مجلس إدارة لدى مديرالصندوق أو تابع له، أو أي مدير صندوق من الباطن أو أمين حفظ الصندوق، وليس لديه عمل جوهري أو علاقة تعاقدية مع مدير الصندوق أو أي مدير صندوق من الباطن أو أمين حفظ ذلك الصندوق. وينطبق عليه تعريف عضو مجلس إدارة مستقل حسب قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية.

"صناديق أسواق النقد" صندوق استثمار هدفه الوحيد الاستثمار في الودائع والأوراق المالية قصيرة الأجل و المرابحات وعقود تمويل التجارة وفقاً للائحة صناديق الاستثمار.

"أدوات أسواق النقد" المرابحات وعقود تمويل التجارة والأوراق المالية قصيرة الأجل والتي تتسم بسيولتها العالية وقلة المخاطر و المتوافقة مع المعايير الشرعية.

"التحليل الكمي" تحليل المؤشرات المالية للشركة مثل نسب الربحية والسيولة والديون وهي تقيس مدى كفاءة الشركة في استخدام الأموال وادارتها وقدرتها على تحقيق الأرباح.

"التحليل النوعي" تحليل المؤشرات غير المالية مثل كفاءة إدارة الشركة وحجم المنافسة والأوضاع الاقتصادية.

"الظروف الاستثنائية": حالة الأزمات الاقتصادية الحادة (كالكساد الاقتصادي) أو الأزمات السياسية (كالحروب) أو الكوارث الطبيعية (كالزلازل) أو الحالات التي يؤدي حدوثها إلى انهيارات حادة في أسواق المالية.

"دول الخليج" : الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، سلطنة عُمان، دولة قطر، دولة الكويت

" صناديق استثمار أخرى": صناديق الإستثمار ذات الأهداف المماثلة وفقاً للائحة صناديق الاستثمار.

شروط وأحكام الصندوق

1 **اسم صندوق الاستثمار**

اسم الصندوق هو **"صندوق مسقط المالية للطروحات الأولية "**

اسم الصندوق باللغة الإنجليزية: **"Muscat Capital IPO Fund"**

2 **عنوان المكتب الرئيس لمدير الصندوق**

الاسم: شركة مسقط المالية ذ.م.م

العنوان: شارع الملك فهد

ص.ب. 64666

الرياض 11546

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966-11-279-9525

فاكس: +966-11-279-9515

الموقع الإلكتروني: **www.muscatcapital.com.sa**

3 تاريخ البدء

يعتزم الصندوق بدء طرح الوحدات في الصندوق بتاريخ 11-01-2015 م (الموافق 20-03- 1436 هـ). وسيبدأ تشغيل الصندوق بتاريخ.16-02-2015

4 الهيئة المنظمة

1. مدير الصندوق هو شركة مسقط المالية وهي شركة مرخصة وتعمل تحت إشراف هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية وفقا لنظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 بتاريخ 6-2-1424هـ الموافق 31 يوليو 2003م بموجب الترخيص رقم 37-08096 في ممارسة أنشطة التعامل بصفة أصيل ووكيل، والتعهد بالتغطية، والإدارة و الترتيب، وتقديم المشورة والحفظ في أعمال الأوراق المالية.

2. تعتبر هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية هي الهيئة المنظمة لعمل السوق المالية السعودية والمسؤولة عن تنظيم تأسيس الصناديق الاستثمارية وجميع الأنشطة المرتبطة بها في المملكة.

5 تاريخ إصدار شروط وأحكام الصندوق

تم إصدار الشروط و الأحكام بتاريخ 01-12- 2014 م (الموافق [09-02- 1436 هـ) و تم تعديلها بتاريخ 21-12- 2015 م (الموافق [02-03- 1437 هـ) وتم تعديلها مرة أخرى في تاريخ 16-6-1437 هـ الموافق 27 مارس 2016م. وتم تعديلها بتاريخ 1439/02/10 هـ الموافق 2017/10/30 م ، وتم تعدليها بتاريخ1439/05/13 هـ الموافق 2018/01/30 م .

6 الاشتراك

- الحد الأدنى للاشتراك المبدئي هو (1.000 ريال سعودي) الف ريال سعودي لكل مستثمر.
- يشترط على المستثمر الاحتفاظ بمبلغ (1.000 ريال سعودي) الف ريال سعودي كحد أدنى للرصيد في الصندوق في حال قام المستثمر بعملية استرداد. ويحق لمدير الصندوق تصفية حساب المشترك في حال عدم الاحتفاظ بالحد الأدنى من الرصيد.

7 عملة الصندوق

1. الوحدة النقدية لتعاملات الصندوق هي الريال السعودي فقط, إذا تم سداد قيمة الوحدات بعملة خلاف الريال السعودي فسوف يتم تحويل عملة السداد إلى الريال السعودي بسعر الصرف السائد لدى البنك المستلم في ذلك الوقت.
2. أي فروقات في أسعار الصرف السائدة يتحملها المستثمر بدون أي التزام من مدير الصندوق.

8 أهداف صندوق الاستثمار

هو صندوق استثمار مفتوح يهدف الصندوق بشكل رئيسي إلى تحقيق نمو في رأس المال بأقصى قدر ممكن من خلال الاستثمار في جميع الطروحات الأولية التي سوف تدرج في السوق المالية السعودية "تداول" في المملكة العربية السعودية والتي تم أدراجها خلال السنوات الخمس الأخيرة. لن يقوم الصندوق بتوزيع الأرباح التي يحصل عليها عن طريق التوزيعات النقدية أو الأرباح الرأسمالية المحققة على المستثمرين وسيقوم الصندوق بإعادة استثمار جميع أرباحه و عوائده في الصندوق.

ويهدف الصندوق إلى تحقيق عائدات تتجاوز التي سيحققها المؤشر الإسترشادي للصندوق وهو مؤشر مسقط المالية للطروحات الأولية و المحتسب من قبل شركة "أيديال ريتينجز" [Ideal ratings]..

9 استراتيجيات الاستثمار الرئيسة

يمكن تلخيص استراتيجية استثمار الصندوق كما يلي:

1. **نوع (أو أنواع) الأوراق المالية التى سوف يستثمر فيها الصندوق بشكل أساسي :**

يستثمر الصندوق بشكل أساسي في الطروحات الأولية التي سوف تدرج في السوق المالية السعودية "تداول" في المملكة العربية السعودية و التي تم أدراجها خلال السنوات الخمس الأخيرة و حقوق الأولوية المتداولة في سوق المالية السعودية و المتوافقة مع المعايير الشرعية.

2. **سياسية تركيز الاستثمار :**

ستتركز استثمارات الصندوق في الطروحات الأولية للأوراق المالية و التي تم أدراجها خلال السنوات الخمس الأخيرة في السوق المالية السعودية "تداول" في المملكة العربية السعودية والمتوافقة مع المعايير الشرعية كذلك سوف يستثمر في أدوات أسواق النقد ووحدات صناديق الاستثمار ذات الاستراتيجية المماثلة للصندوق وصناديق أسواق النقد المتوافقة مع المعايير الشرعية ..ويستهدف الصندوق الحدود الموضحة في

الجدول أدناه في استثماراته وتعتمد استراتيجية توزيع أوزان الاستثمارات على حسب المجالات الاستثمارية المتاحة من حيث توفر الاكتتابات في السوق أو مستوى التقييم الحالي في السوق المالية السعودية والتي لم يمض على إدارجها خمس سنوات وبناءا على رؤية مدير الصندوق. وفي الظروف الاستثنائية قد يلجأ مدير الصندوق للاحتفاظ بأصوله على شكل النقد و/أو أدوات النقد و/أو صناديق أسواق النقد المتوافقة مع المعايير الشرعية بنسبة تصل حتى 80%.

نوع الاستثمار	الحد الأدنى	الحد الأعلى
الطروحات الأولية في الأوراق المالية في السوق المالية السعودية "تداول" ما عدا السوق الموازي "نمو" في المملكة العربية السعودية	%0	%100
حقوق الأولوية في الأوراق المالية "تداول" " ما عدا السوق الموازي "نمو" في المالية السوق المالية السعودية "تداول" وحقوق الأولوية المتداولة	%0	%25
الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" ما عدا السوق الموازي "نمو" في المملكة العربية السعودية التي تم أدراجها خلال السنوات الخمس الأخيرة.	%0	%100
الطروحات الأولية و الحقوق الأولوية و أوراق المالية في السوق الموازي "نمو"	%0	%10
النقد	%0	%5
أدوات النقد و/أو صناديق أسواق النقد المتوافقة مع المعايير الشرعية	%0	%80
وحدات صناديق استثمار ذات استراتيجية مماثلة لاستراتيجية الصندوق المتوافقة مع المعايير الشرعية	%0	%50

و في الظروف الاستثنائية قد يلجأ مدير الصندوق للاحتفاظ بأصوله على شكل النقد و/أو أدوات النقد و/أو صناديق أسواق النقد المتوافقة مع المعايير الشرعية بنسبة تصل حتى 80%

- ستتضمن استثمارات الصندوق الأساسية في الطروحات الأولية للأوراق المالية في السوق المالية السعودية "تداول" ما عدا السوق الموازي "نمو" في المملكة العربية السعودية و الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" ما عدا السوق الموازي "نمو" في المملكة العربية السعودية التي تم أدراجها خلال السنوات الخمس الأخيرة المتوافقة مع المعايير الشرعية.
- يجوز للصندوق أن يستثمر بحد أقصى نسبة 25% من صافي قيمة أصول الصندوق في حقوق الأولوية في الأوراق المالية "نداول" " ما عدا السوق الموازي "نمو" في المالية السوق المالية السعودية "تداول" وحقوق الأولوية المتداولة
- يجوز للصندوق أن يستثمر بحد أقصى نسبة 10% من صافي قيمة أصول الصندوق في الطروحات الأولية و الحقوق الأولوية و أوراق المالية في السوق الموازي "نمو".
- قد يعمد مدير الصندوق وحسب تقديره المطلق، وذلك لأغراض إدارة السيولة، إلى استثمار الفائض النقدي و**/** أو الاحتفاظ بجزء من سيولة الصندوق بشكل مباشر في الودائع والمرابحات المتوافقة مع المعاييرالشريعة والمصدرة من جهات مالية سعودية وخليجية وخاضعة لإشراف البنوك المركزية في السعودية ودول الخليج بعملة الريال السعودي، ويتم اختيار تلك الجهات المصدرة بناء على التصنيف الائتماني بحد أدنى فئة (**B3**) والصادر عن وكالة موديز للتصنيف الائتماني فقط.
- أو قد يقوم مدير الصندوق باستثمار السيولة بشكل غير مباشر من خلال صناديق المرابحة المطروحة بالريال السعودي طرحا عاما والمرخصة من هيئة السوق المالية سواء كانت مدارة من قبل مدير الصندوق نفسه أو مدير آخر وتتم عملية المفاضلة ما بين صناديق المرابحة من خلال قياس الأداء التاريخي للصندوق مقارنة بالمخاطر.
- يجوز للصندوق أن يستثمر بحد أقصى نسبة 15% من صافي قيمة أصول الصندوق في الأوراق المالية لمصدر واحد.كما يحق لمدير الصندوق الاستثمار في صناديق استثمارية بالريال السعودي مطروحة طرحا عاما والمرخصة من هيئة السوق المالية ومتوافقة مع أهداف الصندوق ومجال استثماره الرئيسي ومتوافقة مع المعايير الشرعية، سواء كانت تدار من قبل مدير الصندوق نفسه أو مدير صندوق آخر وفقا للقيود الموضحة في الفقرة 9.8 ويتم الاختيار ما بين تلك الصناديق وفقا لمؤشرات الأداء للصندوق وحجمه ومعدل المصاريف.
- و يمكن أن يقوم الصندوق أيضاً بالاستثمار في الشركات المتوافقة مع المعايير الشرعية و المدرجة في سوق المالية السعودية "تداول".

- يجوز لمدير الصندوق استثمار اكثر من 10% من صافي أصول الصندوق في ورقة مالية معينة على أن لا يتجاوز ذلك نسبة القيمة السوقية للورقة المالية إلى القيمة السوقية للأوراق المالية المتضمنة في المجال الاستثماري. و يعتزم مدير الصندوق تحديث سجل الشركات في المجال الاستثماري، بشكل اسبوعي و ذلك حسبما يكون عليه الحال بتاريخ آخر يوم تعامل من كل اسبوع.

3. **أنواع المعاملات والأساليب والأدوات التي يمكن استخدامها نيابة عن الصندوق بغرض إدارة محفظته الاستثمارية :**

سيتبنى مدير الصندوق منهج الإدارة النشطة التي ترتكز على مبدأ تبديل المراكز الاستثمارية لاستثمارات الصندوق. واستخدام الوسائل البحثية لإجراء عمليات المسح الأولي من قبل فريق المحللين الماليين لدى مدير الصندوق من الباطن والوصول إلى قائمة الشركات التي ستخضع إلى التحليلات الكمية والنوعية. والأخذ بالاعتبار حركة ا الأوراق المالية خلال الفترة الأولى من الإدراج ومقارنة مؤشراته بمؤشرات القطاع والسوق، ودراسة سلوك حركة الأوراق المالية المدرجة حديثا في الفترات السابقة. ومن ثم بناء محفظة الصندوق وتحديد أوزان الاستثمارات ومراجعتها بشكل مستمر لضمان الالتزام بالحدود الاستثمارية واستراتيجية الصندوق الرئيسية.

4. **أنواع الأوراق المالية التي لا يمكن إدراجها في محفظة الصندوق:**

لن يقوم الصندوق بالاستثمار في أوراق مالية غير التي تم ذكرها سابقا بالفقرة (9.2) أعلاه.

5. **أي قيد آخر على نوع (أو انواع) الأوراق المالية التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها :**

يلتزم الصندوق بالقيود على الاستثمار وفقا لما ورد في لوائح هيئة السوق المالية وأي تحديثات عليها. كما أن جميع استثمارات الصندوق ستكون وفق المعايير الشرعية. وسيقوم مدير الصندوق بأخذ الموافقة المسبقة على أية استثمارات ولن يحتفظ الصندوق بأية أوراق مالية يتبين عدم توافقها مع المعاييرالشرعية.

ويجوز لمدير الصندوق استثناء أي شركة من مجال الإستثمار بعد إدارجها بشهر واحد إذا كانت قيمتها السوقية أكثر من 5 مليار سعودي.

6. **صلاحيات الصندوق في الإقتراض وسياسة مدير الصندوق بشأن ممارسة صلاحيات الإقتراض:**

قد يلجأ الصندوق إلى التمويل بما لا يتجاوز (10%) من صافي قيمة أصول الصندوق ولفترة لا تزيد عن سنة، بعد الحصول على الموافقة من قبل مجلس إدارة الصندوق، وبما يتوافق مع المعايير الشرعية.

7. **أسواق الأوراق المالية التى سيتم التعامل فيها:**

تقتصر استثمارات الصندوق في سوق المالية السعودية فقط، باستثناء الودائع و المرابحات الشرعية والتي تشمل السعودية ودول الخليج.

8. **حدود الاستثمار في وحدات صناديق الاستثمار الأخرى:**

يحق لمدير الصندوق استثمار ما لا يزيد عن (50%) من صافي قيمة أصول الصندوق في وحدات صناديق استثمار ذات استراتيجية مماثلة لاستراتيجية الصندوق أو صناديق أسواق النقد بما يتوافق مع المعايير الشرعية على ألا تزيد نسبة تملك الصندوق عن (10%) من صافي قيمة أصول الصندوق الذي تم تملك وحداته. وألا تزيد نسبة تملكه في صندوق واحد عن (10%) من صافي قيمة أصول الصندوق. وسوف يتحمل الصندوق أية رسوم ومصاريف تفرضها الصناديق المماثلة في حال الاستثمار بها.

9. **التعامل مع أسواق المشتقات المالية:**

لا يستثمر الصندوق في مشتقات الأوراق المالية

10 المخاطر الرئيسة للاستثمار في الصندوق

1. <u>ملخص المخاطر الرئيسة:</u>

ينطوي الاستثمار في الصندوق على قدر كبير من المخاطر وهو ملائم فقط للمستثمرين القادرين على فهم واستيعاب المخاطر الاقتصادية لاستثماراتهم في الصندوق دون

التعرض لعواقب كبيرة. لا يمكن تقديم ضمان أن المستثمر سيتلقى عائدات على أي استثمار له. و بناءا عليه فإنه يتوجب على المستثمرين المتوقعين تقويم الاعتبارات التالية والمخاطر الأخرى بعناية قبل الإقدام علي الاستثمار في الصندوق:

- طبيعة الاستثمار: يتطلب الاستثمار في الصندوق التزاما حسبما هو مبين في هذه الشروط و الأحكام، مع عدم تقديم أي ضمان بتحقيق عائد على رأس المال المستثمر. قد لا يكون الصندوق قادرا على تحقيق عوائد إيجابية على استثماراته. وقد يكون من غير الممكن بيع أصول الصندوق أو بخلاف ذلك التصرف بها بسعر يعتبر مدير الصندوق انه يمثل قيمة عادلة. و بناءاً عليه، قد لا يحقق الصندوق عوائد على أصوله.

- مخاطر السوق: يجب أن يعلم المشترك أن الاستثمار في أسواق المالية السعودية بشكل عام يعتبر من الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة وبالتالي قد تنخفض قيمة استثمارات الصندوق نتيجة مخاطر السوق مثل التقلب في أسعار الأوراق المالية. إلى جانب إمكانية حدوث هبوط مفاجئ في قيمتها واحتمال خسارة جزء من رأس المال, وبالتالي يتأثر سعر وحدة الصندوق بهذا الهبوط أو التذبذب سلبا.

- مخاطر الإفصاح: تبنى قرارات مدير الصندوق بالاستثمار على المعلومات المفصح عنها في مذكرة الطرح للشركات المرشحة. قد تؤدي أية معلومات غير صحيحة أو عدم الإفصاح عن معلومات جوهرية في مذكرة الطرح إلى اتخاذ مدير الصندوق قرارات استثمارية غير ملائمة، والتي قد تؤثر على أداء الصندوق بشكل سلبي.

- مخاطر التنبؤ بالأرقام المالية المستقبلية: التنبؤ بالبيانات المالية هو أحد الأساليب العديدة التي سيستخدمها مدير الصندوق في عملية اتخاذ قراره الاستثماري. هذه التنبؤات غير مؤكدة وقد تختلف النتائج الفعلية عن التنبؤات. كما أن القيمة السوقية للأوراق المالية قد تسير عكس التوقعات بعد إعلان النتائج اذا خالف هذه التوقعات، أو في حالة انخفاض أرباح الشركات المستثمر بها عن التنبؤات المتوقعة, وبالتالي قد يتأثر سعر وحدة الصندوق بهذا الهبوط أو التذبذب سلبا.

- مخاطر توقف عملية مشاركة الصناديق في الإصدارات الأولية: لا يستطيع مدير الصندوق ضمان تلقيه دعوات للمشاركة في الإصدارات الأولية، مما قد يفقد الصندوق فرصة لزيادة إيراداته والتي ستنعكس على سعر الوحدة في حال المشاركة.

- تأخير الإدراج: قد يمنع التأخير في إدراج الأوراق المالية في سوق المالية السعودية مدير الصندوق من التصرف في الأوراق المالية بأسعار ملائمة أو من بيع الأوراق المالية على الإطلاق أو عدم تمكن الصندوق من الاستثمار في فرص استثمارية أخرى. وقد يمنع هذا التأخير الصندوق من تلبية طلبات الاسترداد أو قد يؤثر على استثمارات وأداء الصندوق الأمرالذي سيؤثر على سعر الوحدة الاستثمارية.

- تركيز الاستثمار: يعتزم الصندوق الاستثمار بشكل رئيسي في الأوراق المالية التي سوف تدرج أو تكون المدرجة في سوق المالية السعودية "تداول" و لذلك، قد يكون عدد الشركات التي يجوز للصندوق الاستثمار فيها محدودا. قد تمثل شركات محددة ذات حجم كبير جزءا كبيرا من استثمارات الصندوق، مما يزيد من خطر زيادة التركيز في استثمارات الصندوق. لذلك فقد تتعرض استثمارات الصندوق لتقلبات حادة نتيجة أي تغييرات في تلك الفئة من الأوراق المالية وبالتالي تؤثر على الصندوق بشكل سلبي.

- مخاطر تكنولوجيا المعلومات: يعتمد مدير الصندوق على تكنولوجيا المعلومات في إدارة الصندوق وحفظ السجلات الخاصة بأصول العملاء. قد تتعرض نظم المعلومات التي يستخدمها مدير الصندوق للدخول غير المصرح به أو هجمات الفيروسات أو الخلل الجزئي أو الكلي. مما قد يؤخر عملية اتخاذ القرار الاستثماري أو يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة قد تؤثر على الاستثمارات وأداء الصندوق والتي ستؤثر على سعر الوحدة بشكل سلبي.

- تعطل التداول: قد تتعرض سوق المالية السعودية للتعطل عن التداول مما يؤدي إلى تعليق عمليات استرداد الوحدات أو تقويم الصندوق.

- تخفيض نسبة التخصيص: مع ازدياد عدد الأشخاص المرخص لهم و الصناديق المُشْتَرَكة الذين يتم دعوتهم

للمشاركة في عملية الاكتتاب في الطروحات الأولية، قد ينخفض عدد الأوراق المالية التي يمكن تخصيصها للصندوق, مما قد يفقد الصندوق فرصة لزيادة إيراداته والتي ستنعكس على سعر الوحدة في حال المشاركة.

- السيطرة على نسبة كبيرة من أصول الصندوق من قبل عدد قليل من المشتركين: لا يوجد حد أقصى للاشتراك في الصندوق خلال فترة الاشتراك الأولي، و لذلك قد يقوم مشترك واحد أو أكثر بحيازة ما يزيد عن 10% من أصول الصندوق. قد تجبر عمليات الاسترداد من قبل واحد أو أكثر من أولئك المشتركين إلى أن يقوم الصندوق ببيع عدد من أصوله و أوراقة المالية بأسعار أقل من أسعار السوق مما قد يؤثر سلبا على قيمة وحدات الصندوق وبالتالي على استثمارات مالكي وحدات الصندوق.

- مخاطر مرتبطة بتطبيق المعايير الشرعية: يجب أن تكون أعمال و استثمارات الصندوق متوافقة مع المعايير الشرعية. إذا تغير وضع استثمار ما بخصوص توافقه مع المعايير الشرعية فقد يقوم الصندوق ببيع هذا الاستثمار بسعر يعتبره مدير الصندوق انه لا يمثل قيمة عادلة الأمر الذي يمكن أن يؤثر على أداء الصندوق بشكل سلبي.

إضافة إلى ذلك، فإن التزام الصندوق بالاستثمار في الشركات المتوافقة مع المعايير الشرعية قد يزيد من تركيز محفظة الصندوق في عدد محدود من الشركات.

- المخاطر القانونية للشركات المستثمر بها: صناديق الاستثمار معرضة للمخاطر القانونية حيث أن أي شركة ضمن محفظة الصندوق معرضة لفرض إجراءات قانونية عليها من قبل السلطات الحكومية المختصة بالتنظيم والإشراف والرقابة عليها. أي تأثير ناجم عن أي قضية مع الغير يمكن أن تؤثر على السلامة المالية لأي شركة من الشركات المستثمر فيها، وبالتالي يمكن أن تؤثر على قيمة الاستثمارات التي يستثمر فيها الصندوق في تلك الشركة.

- مخاطر عدم صحة البيانات: بما أن الصندوق يستثمر بشكل رئيسي في الأوراق المالية السعودية فسوف يقوم مدير الصندوق بفحص نشرات الإصدار والقوائم المالية المتاحة للمستثمرين وذلك بشكل معقول. إلا انه توجد مخاطرة في حال إعطاء معلومة غير صحيحة أو إخفاء أو إهمال لأية معلومة جوهرية عن الورقة المالية في التقارير الدورية

ونشرات الإصدار قد تؤدي إلى اتخاذ مدير الصندوق قرارا استثماريا يمكن أن يؤثر على أداء الصندوق بشكل سلبي.

- الخطر السيادي والسياسي: قد تتأثر قيمة الصندوق بالتطورات السياسية أو الدبلوماسية وعدم الاستقرار الاجتماعي والتغيرات في السياسات الحكومية وغيرها من التطورات السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر سلبا على استثمارات الصندوق وأدائه.

- مخاطر اقتصادية: يرتبط سوق المالية بالاقتصاد والمؤشرات الاقتصادية مثل عائدات النفط، والتضخم، وسعر الفائدة وما إلى ذلك. وأي تذبذب في أسعار النفط، ومعدلات التضخم والفائدة وغيرها يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي وبالتالي يمتد التأثير على سوق المالية مما قد يؤثر سلبا على استثمارات الصندوق وأدائه.

- مخاطر السيولة: خطر السيولة هو خطر تكبد صندوق الاستثمار خسارة مالية نتيجة اضطرار مدير الصندوق لتسييل الاستثمارات لتأمين السيولة الكافية للوفاء بالتزاماته التعاقدية مثل عمليات استرداد الوحدات الاستثمارية، أو نتيجة للاستثمار في ورقة مالية منخفضة السيولة.

- سجل الأداء المحدود: قد تختلف طبيعة الاستثمارات المستقبلية للصندوق والمخاطر المصاحبة لها بشكل كبير عن تلك الاستثمارات والاستراتيجيات التي قامت بها شركة مسقط المالية و مدير الصندوق من الباطن في السابق. النتائج السابقة لشركة مسقط المالية و مدير الصندوق من الباطن لا تمثل بالضرورة مؤشرا على الأداء المستقبلي.

- مخاطر الاعتماد على موظفي مدير الصندوق: يعتمد نجاح استثمار أصول الصندوق بدرجة كبيرة على مهارات وخبرات الموظفين المهنيين العاملين لدى مدير الصندوق ، إضافة إلى عوامل أخرى. ولا يمكن إعطاء أي تأكيد بشأن استمرار أي من هؤلاء الموظفين في وظيفته الحالية أو في العمل لدى مدير الصندوق وبالتالي قد يؤثر ذلك على أداء الصندوق بشكل سلبي.

- المخاطر القانونية والضريبية والتنظيمية: تقوم المعلومات الواردة في هذه الشروط و الأحكام على التشريع الحالي المنشور. قد يحدث تغيير قانوني أو ضريبي أو زكوي أو تنظيمي، أو خلافه، على بيئة الاستثمار في المملكة، والذي

قد يؤثر سلبا على الصندوق و/أو استثماراته و/أو المستثمرين. قد يكون للصندوق حق محدود في الرجوع القانوني في حالة النزاع، وقد يكون من اللازم السير في إجراءات المعالجة من خلال الأنظمة القضائية في المملكة. قد يكون تنفيذ الحقوق القانونية من خلال الأنظمة القضائية في المملكة عملية صعبة ومطولة، وقد تكون النتائج غير متوقعة. أية تغيرات على التشريع الحالي أو عدم تطبيق الدوائر الحكومية لذلك التشريع قد يؤثر سلبا على الصندوق.

- مخاطر الضريبة والزكاة: قد يتحمل مالكي الوحدات الآثار الضريبية والزكوية المترتبة على الاشتراك أو الاحتفاظ أو الاسترداد للوحدات بموجب القوانين السارية في البلدان التي يحملون جنسيتها أو رخصة الإقامة فيها أو تعتبر محل إقامة عادية لهم أو موطناً مختاراً. ويتحمل مالكي الوحدات مسؤولية دفع الضريبة والزكاة إن وجدت على استثماراتهم في الصندوق أو على أي زيادة في رأس المال الناشئة عنها.

- مخاطر الاقتراض: في الحالات التي سيقوم فيها الصندوق بالاقتراض لغرض إدارة الصندوق، قد يتأخر عن سداد المبالغ المقترضة في الوقت المحدد لأسباب خارجة عن إرادة مدير الصندوق مما قد يترتب على هذا التأخير رسوم تأخير سداد أو أن يضطر مدير الصندوق لتسييل بعض استثماراته لسداد القروض مما قد يؤثر على أصول الصندوق وأداؤه والذي سينعكس سلباً على أسعار الوحدات.

- مخاطر انخفاض التصنيف الإئتماني: في حالة انخفاض التصنيف الإئتماني لأي من أدوات أسواق النقد التي يستثمر بها الصندوق، قد يضطر مدير الصندوق إلى التخلص منها، مما قد يؤثر على أصول الصندوق والذي بدوره سيؤثر على سعر الوحدة.

- مخاطر الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة: في حال استثمار الصندوق في الأوراق المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد يتعرض لمخاطر متعلقة بانخفاض معدل سيولة التداول على تلك االأوراق المالية مقارنة بالأوراق المالية الشركات الكبرى كما أن أسعارها أيضا أكثر تقلبا نظراً لصغر حجمها وبالتالي قد يؤثر ذلك على

الصندوق بشكل سلبي بسبب التذبذب في أسعار الأوراق المالية أو انخفاض أحجام التداول عليها.

- مخاطر عدم إيجاد بديل لمدير صندوق من الباطن: يعتمد نجاح استثمار أصول الصندوق بدرجة كبيرة على مهارات وخبرات مدير الصندوق من الباطن، إضافة إلى عوامل أخرى. ولا يمكن إعطاء أي تأكيد بشأن استمرار مدير الصندوق من الباطن أو إيجاد البديل الملائم له. وبالتالي قد يؤثر ذلك على أداء الصندوق بشكل سلبي.

- مخاطر تضارب المصالح: يزاول مدير الصندوق مجموعة من الأنشطة التي تتضمن استثمارات مالية وخدمات استشارية. وقد تنشأ هناك حالات تتضارب فيها مصالح مدير الصندوق مع مصالح الصندوق. إن أي تضارب في المصالح يحد من قدرة مدير الصندوق على أداء مهامه بشكل موضوعي مما قد يؤثر سلبا على استثمارات الصندوق وأدائه.

- مخاطر إعادة الاستثمار: حيث أن الصندوق سيقوم بإعادة استثمار الأرباح الموزعة من الشركات المستثمر بها، فإن مبالغ التوزيعات قد لا يتم استثمارها بنفس الأسعار التي تم عندها شراء ا الأوراق المالية من الأساس, وبالتالي ارتفاع تكلفة الشراء مما قد يؤثر سلبا على سعر الوحدة.

- مخاطر الاستثمار في الصناديق الاخرى: تتعرض الصناديق الأخرى التي يستهدف الصندوق الاستثمار بها إلى نفس المخاطر الواردة في فقرة "المخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق" مما قد يؤثر سلبا على استثمارات الصندوق وسعر الوحدة.

- مخاطر الأسواق الناشئة: سوق المالية السعودية واحد من الأسواق الناشئة التي تصنف بأنها مرتفعة المخاطر. وقد تواجه أيضا نقصاً في السيولة نتيجة هبوط حاد في أسعار الأوراق الماليةأو زيادة حادة في التضخم أو تباطؤ في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر ذلك على الصندوق بشكل سلبي بسبب التذبذب في أسعار ا الأوراق المالية أو انخفاض أحجام التداول عليها.

- المخاطر الإئتمانية: المخاطر الائتمانية هي تلك التي تتعلق باحتمال أن يخفق أي من الجهات المتعاقد معها في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع مدير الصندوق وفقا للشروط المتفق عليها بينهما. وتنطبق هذه المخاطر على الصندوق في حالة

إيداع أموال (بصفة ودائع أو ما في حكمها) لدى طرف ثالث، أو من خلال الاستثمار في عمليات المرابحة المختلفة. إن أي إخفاق من قبل الجهات التي يتعامل معها الصندوق يؤثر سلبا على استثماراته وأدائه.

2. مسؤولية تحمل المخاطر:

يتحمل مالكي الوحدات المسؤولية كاملة عن أي خسارة مالية قد تترتب على الاستثمار في الصندوق, مالم يقع تعد أو تفريط(المسؤولية تقصيرية).

3. الإستثمار في الصندوق لا يعد إيداعاً لدى أي بنك محلي:

الاستثمار في الصندوق لا يعني ضمان الربح أو عدم الخسارة. وبشكل عام فإن استثمار المشترك في الصندوق لا يعد إيداعا لدى بنك محلي يسوق أو يبيع الأوراق المالية أو تابع لصندوق الاستثمار. إن مدير الصندوق لا يقدم أي ضمانات بأن الصندوق سوف يحقق أهدافه الاستثمارية. ولن تكون هناك أي ضمانات بحصول المشتركين على مبالغهم الأصلية المستثمرة عند الاسترداد أو عند إنهاء الصندوق.

11 الرسوم والمصاريف:

يتضمن الجدول التالي بيان للرسوم و المصاريف المتوقع احتسابها على الصندوق:

الوصف	القيمة وطريقة الإحتساب
رسوم اشتراك	بحد أعلى 1.5% من قيمة الاشتراك تخصم من مبلغ الاشتراك مباشرة ويجوز لمدير الصندوق التنازل عنها
أتعاب الإدارة	1.75% سنويا من صافي قيمة أصول الصندوق- تحتسب يوميا وتدفع بشكل ربع سنوي
أتعاب أمين الحفظ للصندوق	الحد الأدنى 2,000 ريال في الشهر أو نسبة 0.06% من صافي الأصول أيهما أعلى
أتعاب المدير الإداري للصندوق	الحد الأدنى 2,000 ريال في الشهر أو نسبة 0.06% من صافي الأصول أيهما أعلى رسوم تحويل المبالغ 37.5 ريال سعودي لكل تحويلة تحتسب مباشرة عند أي تحويل متعلق بعملية الإسترداد للعميل أو لنفقات الصندوق وتدفع مباشرة مع التحويل.

مكافآت أعضاء مجلس إدارة الصندوق*	يتقاضى العضو المستقل مبلغ 5,000 ريال سعودي بدل حضور عن كل جلسة وبحد أقصى 10,000 ريال سعودي سنويا تحتسب يوميا وتدفع بعد الجلسة مباشرة
مكافآت الهيئة الشرعية*	مبلغ 52,500 ريال سعودي سنويا تحتسب يوميا وتدفع كل ستة أشهر
الرسوم الرقابية*	مبلغ 7,500 ريال سعودي سنويا تدفع عند المطالبة وتحتسب يوميا
رسوم النشر (تداول)*	مبلغ 5,000 ريال سعودي سنويا تدفع عند المطالبة وتحتسب يوميا
رسوم المؤشر الإسترشادي*	مبلغ 22,500 ريال سعودي سنويا تدفع بداية العام المالي وتحتسب يوميا

نفقات أخرى: يكون الصندوق مسؤولاً عن نفقاته الإدارية و المهنية و التشغيلية الأخرى, والتي تشمل (ولكن قد لا تقتصر على) أتعاب المحاسب القانوني و أتعاب أعضاء الهيئة الشرعية و أتعاب أعضاء مجلس الإدارة و المصاريف المتعلقة بنشر التقارير السنوية، مع مراعاة حد أقصى سنويا وقدره 200.000 ريال سعودي. يستثنى من الحد الأقصى المذكور أتعاب الإدارة و رسوم أمين الحفظ و رسوم المدير الإداري للصندوق و أية رسوم مصاحبة للاقتراض.
*تحتسب ضمن النفقات الأخرى

كما يمكن الاطلاع على ملخص الإفصاح المالي(الفقرة 36) للتعرف على بيان مبالغ تلك الرسوم والمصاريف

12 مصاريف التعامل

يتحمل الصندوق جميع مصاريف التعامل (الوساطة) في الأوراق المالية وفق الأسعار السائدة لدى وسطاء التعامل وتدفع من أصوله عند تنفيذ الصفقات.

13 التصفية وتعيين مصف

لهيئة السوق المالية السعودية صلاحية تعيين مدير بديل أو مصفّ أو اتخاذ أي تدبير تراه مناسبا وذلك وفقا للائحة صناديق الاستثمار.

14 مجلس إدارة الصندوق

1) أسماء أعضاء مجلس إدارة الصندوق

يتكون مجلس إدارة الصندوق من ستة أعضاء، من بينهم عضوين مستقلين يعينهم مدير الصندوق، ويترأس رئيس مجلس الإدارة هذا المجلس، وفيما يلي نبذة تعريفية مختصرة عن أعضاء مجلس إدارة الصندوق.

خليفه عبدالله الحاتمي "رئيس مجلس إدارة صندوق مسقط المالية للطروحات الأولية "	الأستاذ خليفة هو الرئيس التنفيذي لشركة مسقط المالية في المملكة العربية السعودية. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد، المملكة المتحدة. ولديه أكثر من 12 عاما من

	الخبرة الواسعة في مجالات الاستثمار والخدمات المصرفية للشركات وإدارة المحافظ والتحليل المالي وتقييم المشاريع وتنفيذ التقديرات. وقبل انضمامه إلى مسقط المالية، شغل منصب المدير الإقليمي في مجموعة المؤسسات المالية مع بنك مسقط – سلطنة عمان
المهندس عبد الله محمد عبدالله الخنيفر، "عضو مجلس إدارة مستقل"	حصل المهندس عبدالله الخنيفر على شهادة الهندسة الميكانيكية من معهد دايدو للتكنولوجيا في اليابان عام 1982 م. ويجيد المهندس عبدالله اللغتين الانجليزية، واليابانية، إضافة إلى لغته الأم العربية. عمل المهندس عبد لله كمشرف علاقات صناعية في الشركة الوطنية للميثانول من عام 1982 م إلى 1985 م، وكمساعد مدير التوظيف في البنك السعودي الامريكي من عام 1985 م إلى 1986 م، وشغل بعدها منصب المدير العام للشركة العربية للأنابيب من عام 1986 م إلى 1996 م وشركة اليمامة للصناعات الحديدة من عام 1988 م إلى 1993 م ثم شغل منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة السعودية للصادرات الصناعية من عام 1996 م إلى 2010 م. ويشغل المهندس عبدالله الخنيفر منذ فبراير عام 2010 و حتى الان منصب نائب الرئيس التنفيذي في مجموعة خالد فهد البعيز القابضة، كما يشغل في العديد من الهيئات والجمعيات مثل الجمعية الدولية لرجال الأعمال والجمعية العربية لإدارة الموارد. كما عمل المهندس عبدالله في مجال بنوك الاستثمار لاسيما في قطاع الاندماج والاستحواذ.
, خالد بن عبد الله العنقري "عضو مجلس إدارة مستقل"	حصل السيد خالد بن عبد الله العنقري على درجة البكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص محاسبة من جامعة الملك سعود في العام 1990م. عمل خالد بن عبد الله العنقري في قسم التدقيق الداخلي في صندوق التنمية الصناعي من عام 1990م إلى 1991م، ثم التحق بشركة برايس ووتر هاوس للمحاسبة بالرياض بوظيفة مدقق حسابات خارجي من عام 1991م إلى 1994م، ومن ثم إلتحق في عام 1994م بمجموعة سامبا المالية بوظيفة مدقق داخلي وفي عام 1997م إلتحق بقسم الخدمات المصرفية الخاصة بوظيفة مساعد مدير عام. وشغل عضوية اللجنة الإئتمانية منذ عام 2000م إلى عام 2003م بعد ذلك في عام 2004م إلتحق بمؤسسة باذل الخير للأعمال التجارية والعقارية بوظيفة نائب الرئيس التنفيذي ومديراً للعمليات وحالياً يشغل منصب مدير عام مؤسسة باذل الخير للأعمال التجارية والعقارية. وشغل السيد خالد عضوية مجالس إدارة المصرف العالمي (مملكة البحرين) ورئيس لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة منذ عام 2007م وحتى العام 2014م وعضواً في مجلس إدارة صناديق الإستثمار لدى مجموعة سامبا المالية منذ عام 2009 حتى 2012م وعضو مجلس إدارة الشركة الدولية للخدمات والإستثمار العقارية في جمهورية مصر العربية منذ عام 2009م وحتى الان، كما يشغل حالياً و منذ 2014 عضوية مجلس الإدارة وسكرتير المجلس وعضو لجنة الاستثمار لمؤسسة باذل الخير للأعمال التجارية و العقارية.
فواز سعد حمد المالك، " رئيس التنفيذي للإستثمار في شركة مسقط المالية ـ عضو مجلس الإدارة "	حصل السيد فواز بن سعد المالك على درجة البكالوريوس في أنظمة المعلومات من جامعة كلارك أتلانتا في العام 2002م. ولدى السيد فواز أكثر من 12 عاماً من الخبرة في عمليات الإستثمار وإدارة الأصول. وبدأ فواز حياته المهنية في البنك السعودي الأمريكي (مجموعة سامبا المالية) منذ 12 عاماً وقد تمت ترقيته في غضون مدة

	قصيرة في قسم عمليات الاستثمار. وفي عام 2008م تم تكليفة بإدارة صناديق أسواق المال والعقارية والمتوازنة لدى سامبا كابيتال وفي عام 2010م تم تكليفة بإدارة محافظ الأسهم المحلية والدولية ومن عام 2012م إلى 2014م شغل منصب رئيس أسواق النقد والإستثمارات البديلة والمتنوعة في الإستثمار كابيتال. ويشغل فواز حالياً و منذ عام 2014 وظيفة الرئيس التنفيذي للإستثمار لمسقط المالية.

2) مسؤوليات أعضاء مجلس إدارة الصندوق

مجلس إدارة الصندوق هو أعلى هيئة اتخاذ قرار في الصندوق, يجتمع مجلس إدارة الصندوق مرتين سنويا على الأقل (وبتكرار أكبر حسبما يكون لازما أو حسبما يطلبه مدير الصندوق بشكل معقول) ويكون الاجتماع إما بالحضور الشخصي أو بالمؤتمر الهاتفي و ذلك لمراجعة آداء الصندوق وبشكل عام لتقديم المشورة حول المسائل التي تؤثر على مصالح الصندوق. وتشمل مسؤوليات مجلس إدارة الصندوق، دون حصر، ما يلي:

- اعتماد جميع العقود والقرارات والتقارير الجوهرية التي يكون الصندوق طرفا فيها, ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر, الموافقة على عقود تقديم خدمات الإدارة للصندوق, وعقود خدمات الحفظ و أي عقد يتم ابرامه مع أي شخص مرخص له لتسويق وحدات الصندوق لمستثمرين محتملين, أو تقديم المشورة لهم لخصوص شراء الوحدات.
- الإشراف، ومتى كان ذلك مناسباً، المصادقة على أي تضارب مصالح يفصح عنه مدير الصندوق؛ وفقا للمادة (19) من لائحة صنادق الإستثمار.
- (الاجتماع مرتين سنوياً على الأقل مع مسؤول المطابقة و الالتزام (أو لجنة المطابقة و الالتزام) ومسؤول التبليغ عن غسل الأموال و تمويل الإرهاب لدى مدير الصندوق للتأكد من التزام مدير الصندوق بجميع الأنظمة و اللوائح المعمول بها؛ ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر المتطلبات المنصوص عليها في لائحة صناديق الإستثمار.
- إقرار أية توصية يرفعها المصفي، في حالة تعيينه؛ تتلعق بتصفية أو استمرار عمل الصندوق أو مدير الصندوق, عدا التصفيات المتعلقة بأي ادعاء من طرف المصفي بخصوص سوء سلوك أو إهمال من أعضاء مجلس إدارة الصندوق.
- التأكد من اكتمال والتزام شروط و أحكام الصندوق وأي مستند آخر سواءا أكان عقداً أو غيره والالتزام بلائحة صناديق الاستثمار؛
- التأكد من قيام مدير الصندوق بمسؤولياته بما يحقق مصلحة مالكي الوحدات وفقا لشروط وأحكام الصندوق وأحكام لائحة صناديق الاستثمار؛

- العمل بأمانة و لمصلحة الصندوق ومالكي الوحدات فيه وتتضمن مسؤولية أمانة عضو مجلس الإدارة تجاه مالكي الوحدات واجب الإخلاص و الاهتمام وبذل الحرص المعقول.

يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة الصندوق من قبل مدير الصندوق وفقا للائحة صناديق الاستثمار.

مدة عقد خدمات أعضاء مجلس الإدارة 3 سنوات تتجدد تلقائيا.

يلتزم مدير الصندوق بتوفير جميع المعلومات اللازمة عن الصندوق لكافة أعضاء مجلس إدارة الصندوق من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم بكفاءة.

3) عضوية أعضاء مجلس الإدارة في صناديق الاستثمار الأخرى

الجدول التالي يوضح عضويات أعضاء مجلس إدارة الصندوق في صناديق الاستثمار الأخرى كما يلي:

الاسم	الصندوق	المدير	المنصب
خليفه عبدالله الحاتمي	صندوق الرياض العقاري صندوق القصر العقاري صندوق مسقط المالية لتمويل التجارة المشاعر ريت	شركة مسقط المالية	
المهندس عبد الله محمد عبد الله الخنيفر	صندوق مسقط المالية لتمويل التجارة	شركة مسقط المالية	عضو مجلس الإدارة
خالد عبدالله العنقري	صندوق الرياض العقاري صندوق القصر العقاري صندوق مسقط المالية لتمويل التجارة المشاعر ريت	شركة مسقط المالية	عضو مجلس إدارة
فواز سعد المالك	صندوق الرياض العقاري صندوق القصر العقاري صندوق مسقط المالية لتمويل التجارة المشاعر ريت	شركة مسقط المالية	عضو مجلس الإدارة

مكافآت وتعويضات مجلس الإدارة المستقلين

يتقاضى العضو المستقل مبلغ 5,000 ريال سعودي بدل حضور عن كل جلسة وبحد أقصى 10,000 ريال سعودي سنويا تحتسب يوميا وتدفع بعد الجلسة مباشرة على أن لا تتجاوز مجموع مايتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة المستقلين مجتمعين عن 20,000 ريال سعودي سنويا تحستسب يومياً وتخصم تستقطع من أصول الصندوق بعد الجلسة مباشرة ، يُرجى الرجوع إلى ملخص الإفصاح المالي الوارد في الفقرة (36) من الشروط والأحكام لمزيد من المعلومات.

15 مدير الصندوق

1) مدير الصندوق:

الاسم: شركة مسقط المالية
العنوان: شارع الملك فهد
ص.ب. 64666
الرياض 11546
المملكة العربية السعودية
هاتف: +966-11-279-9525
فاكس: +966-11-279-9515
الموقع الإلكتروني: www.muscatcapital.com.sa

يُجْرِي مدير الصندوق استثمارات رأس المال و يراقب أصول الصندوق. و يقوم مدير الصندوق أيضا بالتفاوض على وترتيب شراء وبيع أصول الصندوق. لدى مدير الصندوق السلطة لتوقيع وتسليم وأداء والتنازل عن جميع العقود وغيرها من التعهدات والعمل في جميع النشاطات و التعاملات حسبما يراه مدير الصندوق لازما أو مستحسنا من اجل تنفيذ و تحقيق أغراض الصندوق وسياساته وأهدافه.

بموافقة مجلس إدارة الصندوق يجوز لمدير الصندوق تفويض صلاحياته ومسؤولياته إلى مؤسساته الفرعية أو إلى الغير بمحض اختياره. و قد قام مدير الصندوق بتفويض بعض صلاحياته إلى مدير الصندوق من الباطن كما هو موضح أدناه في 15.4.

2) حتى إعداد هذه الشروط والأحكام، فإن مدير الصندوق لا يعتقد بوجود أي تضارب مصالح محتمل بين مصالح الصندوق ومصالح أعضاء مجلس إدارة الصندوق وبين مدير الصندوق ومدير الصندوق من الباطن وسوف يقوم مدير الصندوق بالإفصاح

عن أي عمل أو مصلحة أخرى مهمة لأعضاء مجلس إدارته أو له يحتمل تعارضها مع مصالح الصندوق.

3) لا يوجد هنالك أي تضارب مصالح جوهري من طرف مدير الصندوق و مدير الصندوق من الباطن يحتمل أن يؤثر على تأدية التزاماته تجاه الصندوق.

16 أمين الحفظ

الاسم: الرياض المالية

العنوان:

6775 شارع التخصصي

العليا. الرياض 3712-12331،

المملكة العربية السعودية

الموقع الإلكتروني: www.riyadcapital.com

17 مراجع الحسابات

الاسم: برايس واتر هاوس كوبر

العنوان: برج المملكة – الطابق الواحد و عشرون

ص.ب. 8282

الرياض 11482

المملكة العربية السعودية

هاتف: 0400-211-11-966+

فاكس: 0401-211-11-966+

الموقع الإلكتروني: **www.pwc.com**

وهي شركة مراجعة حسابات مرخص لها من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA).

18 القوائم المالية السنوية المراجعة

1. سيقوم مدير الصندوق بإعداد القوائم المالية للصندوق ومراجعتها وفقا للمعايير الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA).
2. سيقوم مدير الصندوق بتزويد المشتركين بالقوائم المالية السنوية المراجعة للصندوق مجاناً حسب المادة 36 من لائحة صناديق الإستثمار مجانا خلال (90) يوما تقويميا

من تاريخ نهاية السنة المالية للصندوق، كما سيقوم مدير الصندوق بتزويد المشتركين بالقوائم المالية نصف السنوية المفحوصة خلال (45) يوما تقويميا من تاريخ نهاية الفترة الأولية المعد عنها تلك القوائم. كما يستطيع المشتركون أو المشتركون المحتملون الحصول على صورة منها على الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق (**www.muscatcapital.com.sa**) . يجوز للمستثمرين أيضا أن يطلبوا هذه القوائم المالية عبر البريد الإلكتروني أو من المقر الرئيسي لمدير الصندوق, كما سيتم إصدار أول قوائم مالية مراجعة للصندوق في نهاية عام 2015 م. وتنتهي الفترة المالية لحسابات الصندوق في 31 ديسمبر من كل عام ميلادي.

19 خصائص الوحدات

يجوز لمدير الصندوق إصدار عدد غير محدود من الوحدات في الصندوق للمستثمرين. تكون جميع الوحدات من نفس الفئة ويكون لها نفس الحقوق والميزات ولا يكون لها حقوق تصويت. و عند إصدارها تخول كل وحدة مالكها بحصة مشتركة تناسبية في أرباح الصندوق.

سيتم إصدار الوحدات في تاريخ الاشتراك. سيكون سعر شراء الوحدات مبدئيا هو 10 ريالات سعودية للوحدة الواحدة و بعد ذاك سيتم إصدار الوحدات بصافي قيمة الأصول للوحدة في تاريخ الاشتراك الذي يتم فيه إصدار تلك الوحدات. يمتلك كل مستثمر حصة مشاعة في أصول الصندوق بناء على صافي قيمة الأصول للوحدات التي يمتلكها.

لن يقوم الصندوق بإصدار شهادات لإثبات ملكية الوحدات في الصندوق. يحتفظ مدير الصندوق بسجل مالكي الوحدات. بعد الاشتراك في الوحدات أو استردادها من قبل المستثمر، سيقوم مدير الصندوق بإرسال إشعار إلى ذلك المستثمر بعدد الوحدات التي يملكها.

20 معلومات أخرى

1. <u>ضمان التعويض</u>

يضمن الصندوق مدير الصندوق بالتعويض و يبقيهم حلاً من الضرر ضد كافة الدعاوى و المسؤوليات و التكاليف و النفقات بما في ذلك الأتعاب القانونية و الأحكام و المبالغ المدفوعة في الدفاع و التسويات، حسبما يتم تكبدها من قبلهم، بسبب نشاطاتهم نيابة عن الصندوق، طالما أن مدير الصندوق تصرف بحسن نية و تصرف بطريقة يُعتَقد، بشكل معقول، أنها في مصلحة الصندوق ولم يحدث الضرر أو الخطأ الذي نتج عنه الضرر بسبب إهمال مدير الصندوق أو سوء سلوكه المتعمد.

2. عمليات التنازل

يجوز للمستثمر تحويل أو بيع أو التنازل عن أي من أو كافة وحداته إلى مستثمر آخر أو إلى أي مستثمر جديد بعد أخذ الموافقة الخطية المسبقة من مدير الصندوق، ولا يتم رفض ذلك البيع أو التنازل دون سبب معقول. يقوم كل مستثمر تم تنازل الوحدات اليه، بتقديم ما يلي: (1) تقديم نسخة موقعة من الشروط و الأحكام إلى مدير الصندوق و(2) تقديم كافة مستندات التعريف ومكافحة غسل الأموال حسبما يطلبه مدير الصندوق، شريطة أن يحتفظ مدير الصندوق بحق طلب مستندات إضافية من المتنازل له بمحض اختياره. يلتزم أي مستثمر يقوم بتحويل أو بيع أو التنازل عن وحدات وأي متنازل له بالحد الأدنى للاشتراك المبين في هذه الشروط والأحكام.

3. الإشعارات

يعتبر أي إشعار أو موافقة أو طلب أو مطالبة أو غيرها من الاتصالات الصادرة أو الموجهة بموجب هذه المذكرة انه قد تم إصداره أو توجيهه بشكل كاف إذا كان خطيا وتم تسليمه (1) بالبريد المسجل المدفوع لاحقا أو خدمة الناقل السريع التجاري (مع تأكيد بيان الشحنة) على عنوان المستثمر المسجل مسبقا، (2) بالفاكس على رقم فاكس المستثمر المسجل مسبقا أو (3) بالبريد الالكتروني على عنوان بريده الالكتروني المسجل مسبقا.

يكون المستثمر مسؤولا عن تزويد مدير الصندوق بتفاصيل الاتصال الحالية بما في ذلك العنوان البريدي وعنوان البريد الالكتروني وأرقام الفاكس وأرقام الهاتف وأرقام الهاتف المتحرك في جميع الأوقات وعن إبلاغ مدير الصندوق فوراً بأي تغيير يطرأ عليها.

يتم إرسال جميع الكشوف والإشعارات وغيرها من الاتصالات الخطية الصادرة عن مدير الصندوق بالبريد أو البريد الالكتروني على عنوان البريد/ البريد الالكتروني الخاص بالمستثمر والمذكور في نموذج الاشتراك في الصندوق أو على أي عنوان آخر يزود المستثمر مدير الصندوق به خطياً.

إذا لم يقم المستثمر بتزويد مدير الصندوق بالعنوان البريدي و/أو عنوان البريد الالكتروني الصحيح أو لم يقم بإبلاغ مدير الصندوق برغبته في عدم استلام أية اتصالات عبر البريد، بما في ذلك الإشعارات وكشوف الحساب، فيما يتعلق باستثمارات المستثمر، فإن المستثمر يوافق بموجبه على ضمان مدير الصندوق التعويض وإخلاء طرفه من أية مسؤولية و التنازل عن جميع حقوقه ومطالباته ضد مدير الصندوق و التي تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن عدم تزويد المستثمر بكشف الحساب أو الإشعارات أو أية معلومات أخرى فيما يتعلق بالاستثمار أو تلك الناشئة عن عدم قدرة المستثمر على الرد أو التأكد من صحة المعلومات أو تصحيح أية أخطاء أو أخطاء مزعومة في كشف الحساب أو الإشعارات أو أية معلومات أخرى.

4. الخدمات الالكترونية

يفهم كل مستثمر ويوافق على انه يجوز لمدير الصندوق أن يرسل إلى المستثمر عبر البريد الالكتروني إشعارات تأكيد وكشوف حساب دورية ونشرات وبيانات وتقارير حول التصويت للشركات التي يكون مساهما فيها، بدلا من إرسال نسخ مطبوعة من هذه المستندات والاتصالات. تعتبر هذه المستندات مستندات خطية للأغراض القانونية التي تتطلب تسليم المستندات خطياً. يرسل مدير الصندوق نسخا مطبوعة من هذه المستندات والاتصالات إلى عنوان البريد الخاص بالمستثمر عند طلب ذلك خطياً. تعتبر الإشعارات وغيرها من الاتصالات المرسلة على عنوان البريد الالكتروني المزود من قبل العميل (لحين استلام مدير الصندوق لإشعار خطي بأي تغيير في عنوان البريد الالكتروني) انه قد تم تسليمها شخصيا إلى العميل سواء تم استلامها فعليا من قبل العميل أو لم يتم.

يعلم المستثمر انه إذا قام بإجراء عمليات الاشتراك والاسترداد عبر الانترنت، سيكون المستثمر معرضا لمخاطر مصاحبة للنظام على سبيل المثال، دون حصر، تعطل الأجهزة والبرمجيات والاتصالات. قد يؤدي أي تعطل في النظام إلى تنفيذ طلب المستثمر بشكل مخالف لتعليماته أو عدم تنفيذه على الإطلاق.

5. ملاحظة حول حماية كلمات المرور:

يكون المستثمر ملزما بالمحافظة على سرية كلمات المرور والتأكد من عدم وصول الغير إلى خصائص الانترنت. يكون المستثمر ملزماً أمام مدير الصندوق بالطلبات المنفذة بكلمة المرور الخاصة بالمستثمر حتى لو تم استخدامه بشكل غير نظامي.

يوافق المستثمر على أن مدير الصندوق ومسؤوليه ومديريه وموظفيه ووكلائه و مؤسساته الفرعية ليس عليهم أي التزام تجاه المستثمر أو أي شخص آخر، والذي قد تنشأ مطالباته بسبب المستثمر، بأية أضرار تبعية أو طارئة أو خاصة أو غير مباشرة (بما في ذلك، دون حصر، الربح الفائت) التي تنشأ عن عدم الاستفادة من استخدام الخدمات الإلكترونية أو تأخيره أو فقدانه حتى لو تم تبليغ مدير الصندوق باحتمال وقوع هذا الضرر.

6. اللغة:

يمكن أن يتم إعداد هذه الشروط و الأحكام باللغتين العربية و الإنجليزية بيد أنه في حالة وجود تعارض في المعنى بين النصين العربي و الإنجليزي فإن النص العربي هو الذي يسود.

7. المدير الإداري للصندوق

الاسم: شركة مسقط المالية

العنوان: طريق الملك فهد

ص.ب: 64666

الرياض 11546

المملكة العربية السعودية

الموقع الإلكتروني: www.muscatcapital.com.sa

21 صناديق الاستثمار المطابقة للشريعة الإسلامية

يعمل الصندوق وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (2) من الشروط والأحكام للاطلاع على معايير الشريعة الإسلامية التي تستخدمها الهيئة الشرعية في التأكد من شرعية أنشطة الصندوق، ويعمل المستشار الشرعي للصندوق على مراقبة أعمال وعمليات وإستثمارات وعمليات التمويل الخاصة بالصندوق للتأكد من توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ولهذا الغرض فإن الصندوق سيقوم بتعيين شركة أيديال ريتينجز للعمل بصفة مستشار شرعي للصندوق.

وتقوم الشركة بإصدار جميع التقارير الشهرية والربع سنوية والنصف سنوية، حول التوافق الشرعي والتطهير، لتلبية احتياجات المستثمرين وأعضاء الهيئة الشرعية من التالي بياناتهم.

الشيخ الدكتور صلاح بن فهد الشلهوب

الشيخ الدكتور صلاح مستشار شرعي حاصل على شهادة الدكتوراة في التمويل الإسلامي بجامهة إدنبره بالمملكة المتحدة و الماجستير من جامعة الإمام في المملكة العربية السعودية، يشغل حالياً وظيفة أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية و العربية بكلية الدراسات المساندة و التطبيقية بجامعة الملك فهد للبترول و المعادن

الشيخ محمد أحمد

الشيخ محمد حاصل شهادة البكالريوس من جامعة دار العلوم في باكستان و شهادة الماجستير في الفقه و أصوله من جامعة أحسن العلوم و لديه خبرة تفوق 10 سنوات في مجال الاستشارات الشرعية و الأكاديمية الخاصة بالتمويل و المصرفية الإسلامية

يجوز لمدير الصندوق عزل الهيئة الشرعية للصندوق أو تعيين مستشارين آخرين لتقديم المشورة للصندوق بعد أخذ الموافقة من مجلس إدارة الصندوق و تقدم هيئة السوق المالية بطلب إجراء تغيير على هذه الشروط والأحكام.

وقد قامت الهيئة الشرعية للصندوق بمراجعة مذكرة الطرح وهذه الشروط والأحكام وإتفاقية الاشتراك ووافق على هيكلة الصندوق وطرح الوحدات.

تتقاضى الهيئة الشرعية رسوما سنوية قدرها 52,500 ريال سعودي تدفع كل 3 أشهر وتحسب يوميا كمصروفات من الصندوق.

يعتزم الصندوق إدارة أعماله وعمل الاستثمارات بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية. وفيما يخص معايير اختيار أسهم الصندوق المحددة، يعتزم مدير الصندوق استخدام معايير شركة "أيديال ريتينجز [Ideal Ratings]".

يتعين على الصندوق الإلتزام بمبادئ الشريعة ولا يجوز له القيام بما يلي:

1) الإستثمار في المؤسسات المالية التي تعتمد على المعاملات الربوية.
2) الاستثمار أو تنفيذ أي أعمال تجارية في أي شركة غير معتمدة من قبل المستشار الشرعي للصندوق.

.

22 صناديق الاستثمار العالمية

لا ينطبق على الصندوق

23 الطرح الأولي

لا يوجد حد أدنى لبداية عمل الصندوق، وسيقوم مدير الصندوق بالاحتفاظ بالأموال التي يتم جمعها خلال فترة الطرح على شكل نقدية قبل تاريخ بدء عمل للصندوق.

24 استثمار مدير الصندوق في الصندوق

يمكن لمدير الصندوق بناءاً على تقديره الخاص أن يستثمر في وحدات الصندوق. كما يحتفظ مدير الصندوق بحقه في الاسترداد وتخفيض مشاركته كليا أو جزئيا، متى رأى ذلك مناسبا، وسيقوم مدير الصندوق بالإفصاح عن أي استثمار له في الصندوق نهاية كل سنة مالية. ويعامل استثمار مدير الصندوق في الصندوق على أنه اشتراك في وحدات هذا الصندوق معاملة مماثلة لاستثمارات المشتركين في الصندوق وبحسب بنود الاشتراك والاسترداد الواردة في هذه الشروط والأحكام.

25 إجراءات الاشتراك و الاسترداد

1. يوم التعامل التي سيتم فيها بيع واسترداد الوحدات هو يومي الاثنين و الأربعاء من كل أسبوع باستثناء العطل الرسمية لسوق المالية السعودية.
2. يمكن استلام طلبات الاشتراك والاسترداد خلال أي يوم عمل. ويكون الموعد النهائي لتقديم التعليمات الخاصة بشراء الوحدات أو استردادها عندما يستلم مدير الصندوق الطلب والمبالغ المتعلقة بشراء الوحدات المطلوبة في الصندوق قبل الساعة (12:00) ظهرا ليوم العمل السابق ليوم التعامل والتقويم وذلك حسب توقيت المملكة العربية

السعودية، مدينة الرياض. وفي حالة تسلم الطلب أو المبلغ بعد الوقت المحدد أعلاه، فسيتم معاملته على انه طلب ليوم التعامل التالي.

3. يتم تنفيذ جميع طلبات الاشتراك المكتملة والمستلمة قبل الموعد النهائي لتقديم التعليمات الخاصة بشراء الوحدات أو استردادها والموضحة في البند (25.2) بناء على سعر وحدة الصندوق في يوم التعامل اللاحق.

4. إجراءات تقديم التعليمات الخاصة بشراء الوحدات أواستردادها:

أ. على المستثمر الذي يرغب الاشتراك في الصندوق أن يفتح حسابا لدى مدير الصندوق لكي يتم من خلاله تنفيذ عمليات الاشتراك والاسترداد.

ب. على المشتركين الذين يرغبون في شراء وحدات الصندوق استيفاء وتسليم نموذج طلب الاشتراك والتوقيع على الشروط والأحكام وتسليمها إلى مدير الصندوق مصحوبا بما يثبت الايداع في حساب الصندوق لدى البنك المعتمد. إذا تم الدفع بعملة غير الريال السعودي فسيتم تحويل المبلغ المستلم إلى الريال السعودي ويتم تنفيذ الاشتراك على أساس صافي قيمة المبلغ بالريال السعودي.

ج. يتم استيفاء مبلغ الاشتراك من خلال الخصم المباشر من حساب المستثمر لدى مدير الصندوق. وفي حال رغبة المستثمر أن يدفع قيمة اشتراكه بطريقة أخرى عدا الخصم من الحساب، كشيك شخصي، أو شيك مصرفي، أو حوالة بنكية، فسيتم إعتبار طلب الاشتراك مكتملا عند التحصيل الفعلي لمبلغ الاشتراك ويتم تنفيذه وفقا لما ورد في البند (**2.25**) أعلاه.

د. يخصص للمستثمر عدد من الوحدات في يوم التعامل وتحسب بقسمة قيمة الاشتراك مطروحا منه رسوم الاشتراك المستحقة على صافي قيمة الوحدة كما في إغلاق يوم التعامل المعني. ويبدء الاستثمار فور تخصيص الوحدات.

ه. يمكن للمستثمر طلب استرداد جميع وحداته أو جزء منها وذلك من خلال تعبئة وتقديم طلب استرداد وحدات موقّع من قبل المستثمر إلى مدير الصندوق خلال أي يوم عمل. وآخر موعد لاستلام نماذج طلب الاسترداد من المستثمر قبل الساعة (12:00) **ظهرا** في يوم العمل السابق ليوم التعامل وذلك حسب توقيت المملكة العربية السعودية، مدينة الرياض. وفي حالة تسلم طلب الاسترداد بعد الوقت المحدد أعلاه، فسيتم معاملته على انه طلب ليوم التعامل التالي.

و. يحسب المبلغ الذي يستلمه المستثمر نتيجة طلبه للاسترداد بضرب عدد الوحدات المطلوب استردادها بصافي قيمة الأصول للوحدة في يوم التعامل الذي تم فيه تنفيذ طلب الاسترداد.

5. يتم دفع عوائد الاسترداد إلى المستثمر بالعملة التي يتم الاستثمار بها في الصندوق، وذلك من خلال قيد مبلغ عوائد الاسترداد في حساب المشترك لدى مدير الصندوق قبل إقفال العمل في اليوم الرابع التالي لنقطة التقويم التي تم فيها تحديد سعر الاسترداد.
6. الحد الأدنى للاشتراك المبدئي هو(1,000 ريال سعودي) فقط مبلغ الف ريال سعودي، الحد الأدنى للاشتراك الإضافي هو **(** (1,000 ريال سعودي) فقط مبلغ الف ريال سعودي**.** الحد الأدنى للاسترداد هو (1,000 ريال سعودي) فقط مبلغ الف ريال سعودي. ويشترط على المستثمر الاحتفاظ بمبلغ (1,000 ريال سعودي) فقط مبلغ الف ريال سعودي كحد أدنى للرصيد ويحق لمدير الصندوق تصفية حساب المشترك في حال عدم الاحتفاظ بالحد الأدنى من الرصيد وذلك وفقا لاجراءات الاسترداد الواردة في هذه الشروط والأحكام**.**

باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة 50 من لائحة صناديق الاستثمار، يجوز أن يتجاوز استثمار المستثمر في الصندوق نسبة 10% من صافي قيمة أصول الصندوق.

7. صلاحيات مدير الصندوق والظروف التي يمكنها من خلالها تعليق الإشتراك أو الاسترداد أو تأجيل أي من ذلك أو رفضه كما يلي**:**

أ. يحتفظ مدير الصندوق بالحق في رفض أي اشتراك في حال فشل المشترك في استيفاء المتطلبات حسب الشروط والأحكام، أو عدم تمكنه من تقديم طلب موقع ومعتمد، أو

عدم استيفاء مبلغ الاشتراك المطلوب. كما يجوز لمدير الصندوق رفض قبول أي طلب اشتراك إذا كان قبوله من شأنه أن يؤدي إلى مخالفة قوانين ولوائح هيئة السوق المالية.

ب. إذا تم رفض طلب الاشتراك كليا أو جزئيا لأي سبب، يقوم مدير الصندوق بإعادة الجزء غير المستغل من مبلغ الاشتراك إلى المشترك بالإضافة إلى رسوم الإشتراك الذي استلمه مدير الصندوق لإصدار الوحدات للمشترك بالنسبة والتناسب لما تم قبوله أو رفضه. وذلك بموجب شيك يرسل بالبريد أو عبر تحويل بنكي.

ج. يحق لمدير الصندوق رفض أو تأجيل أي طلب استرداد حتى يوم التعامل التالي في الحالات التالية:

1. في حالة ما إذا كان إجمالي مبالغ طلبات الاسترداد المطلوب تنفيذها في أي يوم تعامل يزيد عن (10%) من قيمة صافي أصول الصندوق.
2. في حال تم تعليق التداول في السوق المالية التي يستثمر بها الصندوق أو أي من الأوراق المالية التي يرى مدير الصندوق أنها تشكل نسبة مهمة من صافي أصول الصندوق.

د. يحق لمدير الصندوق، وفقا لقراره بعدم إمكانية تقويم أصول الصندوق بشكل يعوّل عليه، كإقفال سوق المالية السعودية في يوم التعامل، يحق له تأجيل تقويم أصول الصندوق وتعليق حق المستثمرين في شراء الوحدات الاستثمارية أو استردادها على أن لا تزيد فترة التعليق عن يومي عمل من الموعد النهائي لتقديم طلبات الاشتراك والاسترداد وبشرط الحصول على الموافقة المسبقة من مجلس إدارة الصندوق. والطلبات المستلمة خلال فترة التعليق يتم تنفيذها في أول يوم تعامل تالي وعلى أساس تناسبي مع أولوية التنفيذ للطلبات الواردة أولاً.

ه. لا يجوز استرداد أية وحدات استثمارية في أي يوم تعامل يتم فيه تعليق عملية تحديد صافي قيمة الأصول للوحدة الاستثمارية. وفي حالة كان هناك طلب استرداد قدمه المستثمر ولم يتم تنفيذه بسبب ذلك التعليق، فسوف يتم تنفيذه في أول يوم تعامل تالي وعلى أساس تناسبي مع أولوية التنفيذ لطلبات الاسترداد الواردة أولا.

أ. ح .وفقا لتقدير مدير الصندوق المطلق، فقد يطلب تمويل وفق المعاييرالشرعية لا يتجاوز ما نسبته (10%) من صافي قيمة أصول الصندوق من أجل مقابلة طلبات الاسترداد. وقد يكون التمويل من مدير الصندوق أو أي بنك أو مصرف أو مؤسسة مالية حسب أسعار وشروط التمويل السائدة.

26 تقويم أصول صندوق الاستثمار

1. طريقة تحديد قيمة اجمالي أصول الصندوق

يتم إحتساب إجمالي قيمة أصول الصندوق من خلال جمع قيمة كل أصل من أصوله. وتحدد قيمة ا الورقة المالية وحقوق الأولوية المتداولة على أساس أسعار إغلاق الورقة المالية وحقوق الأولوية المتداولة المتوفرة في محفظة الصندوق ذلك اليوم ما لم يكون سوق المالية السعودية غير عامل في ذلك اليوم وفي هذه الحالة يكون التقويم حسب آخر إغلاق

لأسعار الأوراق المالية وحقوق الأولوية المتداولة المتوفرة في محفظة الصندوق. وتحدد قيمة الطروحات الأولية للأوراق المالية قبل الإدراج في سوق المالية السعودية على أساس سعر تكلفة الشراء بعد عملية التخصيص. وتحدد أيضا قيمة حقوق الأولوية القابلة للتداول بسعر التكلفة عند التخصيص عن طريق سجل بناء الأوامر، كما تحدد قيمة الاصول المستثمرة في أدوات أسواق النقد (المرابحات) على أساس تكلفة العقد مضافا إليها الأرباح المستحقة حتى نقطة التقويم .وفي حالة الاستثمار في صناديق استثمارية فسوف يتم استخدام آخر سعر وحدة معلن لأغراض التقويم.

وسيتم احتساب صافي قيمة أصول الصندوق بطرح إجمالي مطلوبات الصندوق من إجمالي قيمة أصوله. وذلك على النحو التالي:

8. خصم المصاريف الثابتة على سبيل المثال لا الحصر: مصاريف التعامل وتعويضات أعضاء مجلس إدارة الصندوق وأتعاب مراجع الحسابات والمصاريف والرسوم الأخرى المذكورة في البند رقم (11) من هذه الشروط والأحكام.
9. خصم أتعاب الإدارة من إجمالي قيمة أصول الصندوق بعد خصم المصاريف الثابتة
10. خصم رسوم الحفظ من اجمالي أصول الصندوق بعد خصم المصاريف الثابتة وأتعاب الإدارة

2. **عدد مرات تقويم وفي أي وقت من اليوم يتم تقويم**

يتم تقويم أصول الصندوق في كل يوم تعامل (يومي الإثنين والأربعاء) من كل أسبوع باستثناء العطل الرسمية لسوق المالية السعودية وسيتم التقويم في الساعة الرابعة مساءا من كل يوم تعامل بناءا على اسعار الإغلاق في السوق السعودية تداول في ذلك اليوم.

3. **طريقة حساب أسعار الاشتراك والاسترداد وأي ظرف قد تتغير فيها طريقة التسعير**

صافي قيمة الأصول للوحدة الاستثمارية الواحدة هو السعر الذي يتم الاشتراك والاسترداد بناء عليه. ويتحدد صافي قيمة الأصول بالنسبة للمستثمر بقسمة صافي قيمة أصول الصندوق على إجمالي وحدات الصندوق الاستثمارية القائمة في يوم التعامل المعني للحصول على صافي قيمة الأصول للوحدة الاستثمارية الواحدة. وبالتالي يكون صافي قيمة الأصول بالنسبة للمستثمر هو حاصل ضرب عدد الوحدات الاستثمارية التي يملكها بصافي قيمة الأصول للوحدة الاستثمارية الواحدة. إذا حدد مدير الصندوق لأي سبب معقول أن تقويم أصول الصندوق غير عملي، كإقفال سوق المالية السعودية في يوم التعامل، يحق له تأجيل تقويم أصول الصندوق وتعليق حق المستثمرين في شراء الوحدات الاستثمارية أو استردادها على أن لا تزيد فترة التعليق عن يومي عمل من الموعد النهائي لتقديم طلبات الاشتراك والاسترداد وبشرط الحصول على الموافقة المسبقة من مجلس إدارة الصندوق. والطلبات المستلمة خلال فترة التعليق يتم تنفيذها في أول يوم تعامل تالي وعلى أساس تناسبي مع أولوية التنفيذ للطلبات الواردة أولاً.

4. **مكان نشر سعر الوحدات وعدد مرات النشر**

سيقوم مدير الصندوق بتحديث صافي قيمة أصول الصندوق واعلان سعر الوحدة **مرتين** أسبوعيا على موقع شركة السوق المالية السعودية" **تداول"** (www.tadawul.com.sa) وكذلك على موقع مدير الصندوق (www.muscatcapital.com.sa) في يوم العمل الذي يلي يوم التقويم.

27 رسوم الاسترداد المبكر

1. يجوز للصندوق أن يتقاضى رسما يصل إلى 1 % من قيمة الوحدات المستردة لتعويض الصندوق عن التكاليف التي تكبدها بسبب ذلك الاسترداد المبكر.
2. سيتم فرض رسوم الاسترداد إذا قام المستثمر باسترداد وحدات خلال 30 يوما من تاريخ الاشتراك وستدفع هذه الرسوم للصندوق.
3. سيتم فرض أي رسم منطبق بناءا على قيمة الوحدات المستردة على أساس "الداخل أولا الخارج أولا".

.

28 إنهاء الصندوق

1. يحتفظ مدير الصندوق بحقه في إنهاء الصندوق بدون أية عقوبة بحق أي من الأطراف المعينة وذلك بموجب إشعار خطي قبل **ستون** (60) يوما تقويميا، يوجهه إلى المستثمرين بعد الحصول على موافقة هيئة السوق المالية. وفي هذه الحالة، يتم تصفية محفظة الصندوق وتوزيع حصيلة التصفية (بعد خصم التزامات الصندوق ورسوم الإدارة والمصاريف الأخرى المستحقة ذات العلاقة) على المستثمرين على أساس نسبي حسب عدد الوحدات الاستثمارية التي يملكها كل مستثمر.
2. إذا رأى مدير الصندوق أن قيمة الأصول التي يديرها الصندوق، أو معدل العائد المتوقع، لا يكفي لتبرير تشغيل الصندوق أو أن هناك تغيرات في النظم أو اللوائح أو ظروفا يمكن أن يعتبرها مدير الصندوق سببا مناسبا لتصفية الصندوق، أو أن هناك حدثا متوقعا سيؤدي إلى اعتبار وجود الصندوق غير نظامي، فإن مدير الصندوق، بعد الحصول على موافقة هيئة السوق المالية، أن يقرر إنهاء الصندوق بصورة طوعية ويلتزم مدير الصندوق بإشعار مالكي الوحدات قبل **ستون** (60) يوما تقويميا على الأقل، بقرار مدير الصندوق بتصفية الصندوق.
3. في حال إنهاء الصندوق سيتم في أقرب فرصة ممكنة تصفية أصول الصندوق وتسديد التزاماته وتوزيع صافي حصيلة التصفية على المستثمرين على أساس تناسبي حسب نسبة عدد الوحدات الاستثمارية التي يملكها المستثمر إلى إجمالي عدد الوحدات القائمة في حينه حسبما يقرره مدير الصندوق. وسيتم توزيع صافي حصيلة التصفية خلال **ثلاثون** (30) يوما تقويميا من إتمام عملية التصفية.

29 رفع التقارير لمالكي الوحدات

1. سيقدم مدير الصندوق تقارير للمشتركين بشكل ربع سنوي(**كل ثلاث أشهر**) كحد أعلى متضمنا:

أ. صافي قيمة أصول وحدات الصندوق

ب. وعدد وحدات الصندوق التي يملكها المشترك وصافي قيمتها

ج. سجل بصفقات كل مشترك على حدة، بما في ذلك أي توزيعات مدفوعة لاحقة لآخر تقرير تم تقديمه للمشتركين

2. كما سيقوم مدير الصندوق بنشر معلومات أسبوعية على الأقل عن صندوق الاستثمار من خلال السوق، وذلك بالشكل الذي تحدده هيئة السوق المالية من وقت لآخر.

كما سيقوم مدير الصندوق بتوفير نسخة من القوائم المالية السنوية المراجعة الخاصة بالصندوق، وفقا للمادة (36) من لائحة صناديق الاستثمار، إلى كل واحد من مالكي الوحدات عند طلبها من مدير الصندوق وسيتم إتاحتها للجمهور خلال مدة لا تتجاوز (90) يوما تقويميا من نهاية السنة المالية للصندوق وذلك دون مقابل. وكذلك سيتم إتاحة التقارير الأولية المفحوصة خلال (45) يوما تقويميا من نهاية فترة الإشعار.

30 تضارب المصالح

قد يكون مدير الصندوق أو مدير الصندوق من الباطن وأي من شركاته التابعة والشركات المرتبطة به وأي من مديريها ومسؤوليها وموظفيها ووكلائها وأعضاء مجلس إدارة الصندوق مشاركين في نشاطات مالية أو استثمارية أخرى أو أية نشاطات مهنية أخرى قد تسبب أحيانا تضاربا في المصالح مع الصندوق. حين ينشأ تضارب وإذا نشأ تضارب، سيقوم مدير الصندوق بإحالة المسألة إلى مجلس إدارة الصندوق، وسيعمل مجلس إدارة الصندوق ومدير الصندوق للحرص على حله بشكل عادل. إذا كان هناك بين مدير الصندوق أو أي عضو من مجلس إدارة الصندوق تضاربا جوهريا في المصالح مع الصندوق، يقوم مدير الصندوق بالإفصاح الكامل إلى مجلس إدارة الصندوق و للمستثمرين في أقرب وقت ممكن.

سيتم توفير إجراءات التعامل مع تضارب المصالح عند الطلب دون أي مقابل.

31 سياسات حقوق التصويت

لا تمنح الوحدات مالكيها أية حقوق تصويت بخصوص الصندوق. يقوم مجلس إدارة الصندوق باعتماد السياسات العامة المرتبطة بممارسة حقوق التصويت الممنوحة للصندوق بموجب الأوراق المالية التي تشكل جزءا من أصوله بعد التشاور مع مسؤول المطابقة والالتزام لدى مدير الصندوق. يمارس مدير الصندوق حقوق التصويت وفقا للسياسات المعتمدة من قبل مجلس إدارة الصندوق.

32 تعديل شروط و أحكام الصندوق

1. في حال وجود أي تعديل على هذه الشروط والأحكام، سيتم إرسال نسخة أصلية من الشروط والأحكام المعدلة إلى الهيئة بعد اعتمادها من مجلس إدارة الصندوق وموافقة الهيئة الشرعية إلا إذا كانت التعديلات جوهرية فسيتم طلب الحصول على الموافقة

المسبقة لذلك من هيئة السوق المالية وسيتم إرسال ملخص بالتعديلات إلى مالكي الوحدات قبل ستين (60) يوم تقويمي على الأقل من تاريخ سريانها.

2. يتم تحديث الشروط والأحكام سنويا لتظهر الرسوم والأتعاب الفعلية ومعلومات أداء الصندوق المعدلة وسيقوم مدير الصندوق بتزويد جميع المشتركين بتلك الشروط والأحكام. بالإضافة إلى نشرها على موقع شركة السوق المالية السعودية "تداول" (**www.tadawul.com.sa**) وكذلك موقع مدير الصندوق (**www.muscatcapital.com.sa**) في يوم العمل الذي يلي يوم اعتماد التحديث.

33 إجراءات الشكاوى

1. إذا كان لدى أي مستثمر أية استفسارات أو شكاوى فيما يتعلق بعمليات الطرح أو بتشغيل الصندوق، على ذلك المستثمر الاتصال برئيس قسم المطابقة و الالتزام في شركة مسقط المالية على العنوان التالي:

أحمد بشري
رئيس قسم المطابقة و الالتزام
شركة مسقط المالية ذ.م.م
البريد الإلكتروني: **abishri@muscatcapital.com.sa**
هاتف: **+966 11 279 9823**
فاكس: 9515 279 11 966+

2. قامت شركة مسقط المالية بتبني و توثيق سياسة لإدارة الشكاوى و التي تعتزم تطبيقها على المستثمرين في الصندوق. على المستثمرين الراغبين في الحصول على نسخة من هذه السياسة الاتصال برئيس قسم المطابقة و الالتزام في شركة مسقط المالية.

3. في حالة تعذر الوصول إلى تسوية للشكوى أو لم يتم الرد خلال سبعة (7) أيام عمل، يحق للمشترك إيداع شكواه لدى هيئة السوق المالية - إدارة شكاوى المستثمرين، كما يحق للمشترك إيداع الشكوى لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بعد مضي مدة (90) يوم تقويمي من تاريخ إيداع الشكوى لدى الهيئة، إلا إذا اخطرت
4. الهيئة مقدم الشكوى بجواز إيداعها لدى اللجنة قبل انقضاء المدة.

34 النظام المطبق

تشكل هذه الشروط و الأحكام عقدا ملزما قانونيا بين مدير الصندوق وكل مالك وحدات طبقا للمادة 15(أ) من لائحة صناديق الاستثمار. بالتوقيع في المكان المحدد أدناه، يبين كل مالك وحدات موافقته على هذه الشروط والأحكام.

تحكم هذه الشروط والأحكام بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها من وقت لآخر في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك دون حصر تلك الصادرة عن هيئة السوق المالية، وتفسر وفقا لها.

35 الالتزام بلائحة صناديق الاستثمار

يعلن مدير الصندوق بأن هذه الشروط والأحكام وغيرها من مستندات الصندوق متوافقة مع أحكام لائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية وتتضمن إفصاحا كاملا وصحيحا لكافة الحقائق الجوهرية المتعلقة بالصندوق.

36 ملخص الإفصاح المالي

تم بيان ملخص الإفصاح المالي في الملحق 1 المرفق بهذه الشروط والأحكام.

وإشهادا على ذلك قام مالك الوحدات بقراءة الشروط والأحكام الخاصة بصندوق مسقط المالية للطروحات الأولية ، وبتوقيعه في المكان المحدد أدناه فإنه يقبل بها، بما في ذلك جميع الملاحق المرفقة بها، و ذلك في التاريخ والسنة المبينين أدناه:

التاريخ: _____

الفرد المستثمر: **المؤسسة المستثمرة:**

_____ _____

(اسم الفرد) (اسم المؤسسة)

_____ من قبل: _____

(التوقيع) (التوقيع)

الاسم: _____

المسمى الوظيفي: _____

تم إقرار هذه الشروط والأحكام وقبولها من قبل مدير الصندوق بالتاريخ والسنة المبينين أدناه.

التوقيع: _____

الاسم: _____

المسمى الوظيفي: _____

التاريخ: _____

مسؤول المطابقة والالتزام الرئيس التنفيذي

عبدالعزيز المقرن **خليفه الحاتمي**

الملحق **(1) ملخص الإفصاح المالي**

صافي قيمة الأصول	269.040.379
عدد الوحدات المصدره	25.672.048
سعر الوحدة	10.4799
رسوم إدارة الصندوق(أتعاب الإدارة)	3.571.550
إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	20.000
رسوم هيئة السوق المالية السنوية	7.500
رسوم المؤشر الإرشادي	25.741
تطهير الأرباح الموزعة	1.614.193
رسوم (تداول)	5.000
رسوم التعامل	337.462
رسوم الحفظ	408.192
مصاريف المراجعة	45.000
رسوم المدير الأجنبي	155.395
رسوم الإقتراض	-
الرسوم القانونية	50.000
الرسوم الإدارية / رسوم أخرى	36.875
نسبة المصاريف لصافي اصول الصندوق عام2015	%2
نسبة مصاريف التعامل لمتوسط صافي الأصول	%0.13
رسوم الإسترداد / الإسترداد المبكر	33.235
رسوم الإشتراك	431.775
نسبة الإشتراك والإسترداد لصافي أصول الصندوق عام2015	2.26 مرة (Times)

جميع الاتعاب والمصاريف تحتسب عند كل تقويم للصندوق وتخصم على اقساط ربع سنوية

أداء الصندوق منذ انطلاقته مقارنة بالمؤشر الإرشادي

التاريخ	سعر الوحدة	في التغير معدل سعر الوحدة	المؤشر الارشادي	في التغير معدل المؤشر الارشادي
البداية	10		10	
Dec 15	10.4799	%4.799	6.4941	%35.06-
Dec 16	10.5715	0.87%	5.7169	-11.97%
Dec 17	9.7526	-7.75%	5.0395	-11.85%

في الاستثمار عائد الصندوق	سعر في التغير الوحدة	المؤشر في التغير الإرشادي
منذ التأسيس	**-0.2474**	**-4.9605**
منذ سنة	-0.8189	-0.6774
Dec 15	0.4799	-3.5059
Dec 16	0.0916	-0.7772
Dec 17	-0.8189	-0.6774

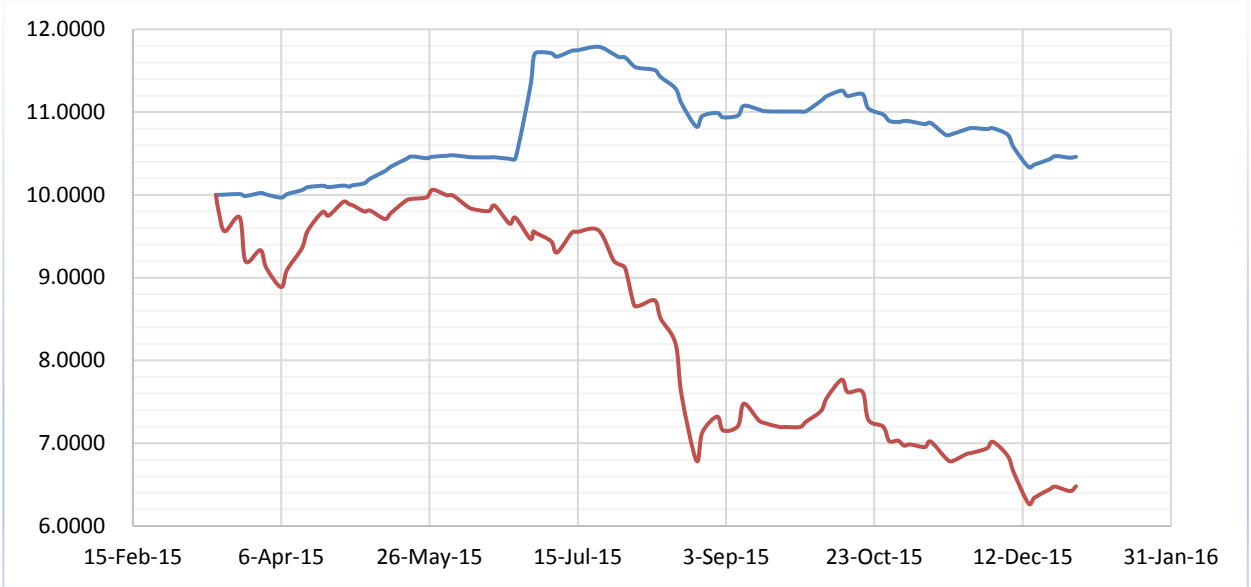

*المؤشر الإرشادي هو مؤشر مسقط المالية للطروحات الأولية و المحتسب من قبل شركة "أيديال ريتينجز" [Ideal ratings]

إخلاء المسئولية

ان الاداء السابق لصندوق الاستثمار او الاداء السابق للمؤشر لا يدل على ما سيكون عليه اداء الصندوق مستقبلا

أن الصندوق لايضمن لمالكي الوحدات أن اداء الصندوق (أو أداءه مقارنة بالمؤشر) سيتكرر أو سيكون مماثلاً للأداء السابق.

مكافآت أعضاء مجلس الادارة السنوي

إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس إدارة الصندوق(المستقلين) 50,000.00 ريال

مثال لاحتساب الرسوم

المصاريف التي يتم تحميلها على الصندوق على أساس مبلغ الاشتراك الافتراضي هو 100 ألف ريال سعودي وبافتراض حجم الصندوق 10 مليون ريال سعودي و أن العائد السنوي هو 10%

مبلغ الاشتراك	**100,000 ريال سعودي**
رسوم الاشتراك 1.5% ويجوز لمدير الصندوق التنازل عنها	1,500 ريال سعودي (مرة واحدة)
أتعاب الإدارة 1.75%	1,750 ريال سعودي سنويا
رسوم أمين الحفظ الحد الأدنى 2,000 ريال في الشهر أو نسبة 0.06% من صافي الأصول أيهما أعلى	60 ريال سعودي سنويا
رسوم المدير الإداري الحد الأدنى 2,000 ريال في الشهر أو نسبة 0.06% من صافي الأصول أيهما أعلى	60 ريال سعودي سنويا
أتعاب مراجع الحسابات (45,000) ريال سعودي	450 ريال سعودي سنويا
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة (20,000) ريال سعودي	200 ريال سعودي سنويا
مكافآت الهيئة الشرعية (52,500) ريال سعودي	525 ريال سعودي سنويا
رسوم المؤشر الإسترشادي (22,500) ريال سعودي	225 ريال سعودي سنويا
الرسوم الرقابية (7,500) ريال سعودي	75 ريال سعودي سنويا
رسوم النشر (تداول) (5,000) ريال سعودي	50 ريال سعودي سنويا
إجمالي الرسوم و المصاريف	**4,895.00 ريال سعودي**
العائد بنسبة 10% من صافي أصول الصندوق	**9,510.50 ريال سعودي**
صافي مبلغ الاستثمار نهاية السنة	**104,615.50 ريال سعودي**

ملاحظة :المثال يفترض أن سعر الوحدة قد حقق عوائد قدراها 10% منذ الاشتراك وحتى فترة عام كامل. تدفع رسوم الاشتراك من قبل المستثمر مباشرة.

1- يؤكد مدير الصندوق أنه قام بالإفصاح بشكل واضح عن أساس حساب الرسوم وطريقة تحصيلها ووقت دفعها

2- صندوق الإستثمار هذا ليس صندوقا قابضا ولا توجد هناك مصاريف أخرى متعلقة برسوم الصناديق الأخرى عدا الصناديق التي قد يستثمر فيها الصندوق حسب الفقرة 9.8 من هذه الشروط والأحكام و التي لن تتجاوز 15% من صافي أصول الصندوق أو صناديق أسوق النقد.

3- يتحمل الصندوق جميع مصاريف التعامل و سيقوم الصندوق بالإفصاح سنويا عن نسبة مصاريف التعامل السنوية كنسبة مئوية من صافي أصول الصندوق.

4- لا يوجد أداء سابق للصندوق.

5- سيقوم مدير الصندوق بالإفصاح سنويا عن جميع مكأفآت مجلس إدارة الصندوق, والتي ستتوافق مع المكافآت المتوقعة في هذه الشروط و الأحكام.

6- صندوق مسقط المالية للطروحات الأولية ليس صندوقا عالميا.

7- رسوم الإسترداد المبكر: 1 % من قيمة الوحدات المستردة إذا قام المستثمر باسترداد وحدات خلال 30 يوما من تاريخ الاشتراك وستدفع هذه الرسوم للصندوق.

ملحق رقم (2) المعايير الشرعية

المعايير الشرعية التي تراها الهيئة الشرعية للصندوق:

1-يجب أن تكون كافة الوثائق المتعلقة بمعاملات الصندوق مثل عقود وغيرها من النماذج متوافقة تماما مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2-أن تكون جميع استثمارات الصندوق مباحة غير مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

3-يجوز تعامل الصندوق بصيغ التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فقط، وتحرم جميع الصيغ الربوية.

4-أن يكون الصندوق خاضعا للرقابة الشرعية الدورية من قبل الهيئة الشرعية المعينة للصندوق.

المعايير المتعلقة بالنشاط

يجب أن يقتصر الاستثمار على الشركات ذات الأغرض الشرعية المباحة مثل إنتاج السلع والخدمات النافعة والتجارة والصناعة وما إلى ذلك، ولا يجوز الاستثمار في الشركات التي يكون مجال نشاطها الرئيسي مما يلي:

1 ممارسة الأنشطة المالية التي لا تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية كالبنوك التي تتعامل بالفائدة الربوية وشركات التأمين التقليدية.
2 إنتاج وتوزيع الخمور والدخان ولحوم الخنزير ومشتقاتها أو اللحوم الغير مذبوحة على الطريقة الشرعية.
3 إدارة صالات القمار وانتاج أدواته.
4 إنتاج ونشر الأفلام والكتب والمجلات والقنوات الفضائية الإباحية ودور السينما.
5 المطاعم والفنادق التي تقدم خدمات محرمة كبيع الخمر أو غيره وكذلك أماكن اللهو.
6 أي نشاط آخر تقرر الهيئة الشرعية عدم جواز الاستثمار فيه.

المعايير المتعلقة بأدوات الاستثمار

تخضع الشركات التي يكون غرضها مباحا مثل إنتاج السلع والخدمات النافعة والتجارة والصناعة وما إلى ذلك لتحليل الميزانية الإضافي وفقا للضوابط التالية:

1 لا يجوز الاستثمار في أوراق مالية لشركة تكون نسبة السيولة المستثمرة في أدوات قصيرة الأجل كودائع بنكية أو أوراق مالية بفائدة ربوية وفقا ميزانيتها يساوي أو يزيد عن النسبة الربوية المحددة وفق قرارات المجامع الفقهية المعتبرة.
2 لا يجوز الاستثمار في أوراق مالية لشركة يساوي أو يزيد حساب المدينون فيها عن (49%) من اجمالي موجوداتها

بتوقيعي على هذا المستند، فإنني أشهد بموجبه على أنني قمت بمراجعة شروط و أحكام صندوق مسقط المالية للطروحات الأولية و بأن هذه الشروط و الأحكام و مستندات الطرح الأخرى الخاصة بصندوق مسقط المالية للطروحات الأولية تلتزم بلائحة صناديق الاستثمار و بأنها تتضمن الإفصاحات الكاملة و الحقيقية و الصحيحة الخاصة بكافة الحقائق المادية ذات الصلة بصندوق مسقط المالية للطروحات الأولية.